

أعمال "مؤتمر أوروبا والعالم العربي 1920- 1973"، الناشر الجامعة اللبنانية، بيروت 1999.

أزمة العلاقات بين القاهرة وبون عام 1965: أدوار كلٍّ من ألمانيا الديمقراطية وإسرائيل وخلفياتها

عبد الرؤوف سنو
الجامعة اللبنانية

عندما تناقلت الصحافة الدوليّة منذ تشرين الأول عام 1964 أنباء صفقات الأسلحة من ألمانيا الإتحاديّة إلى إسرائيل وردّ الحكومة المصريّة على ذلك بالإعلان عن عزمها على استقبال فالتر أولبرشت (Walter Ulbricht)، رئيس مجلس الدولة في ألمانيا الديمقراطيّة، ضاربة بعرض الحائط ادّعاءات ألمانيا الإتحاديّة بتمثيلها المنفرد للشعب الألمانيّ، بدأت تتفاعل على الفور أزمة سياسيّة بين القاهرة وبون، سرعان ما تحوّلت إلى أزمة كبيرة ما بين الدول العربيّة وألمانيا الإتحاديّة وصلت إلى درجة القطيعة الدبلوماسيّة بينهما، بعد إقدام الدولة الأخيرة على الاعتراف بإسرائيل، ردّاً على زيارة أولبرشت إلى مصر في أواخر شباط 1965.

وحتى اندلاع تلك الأزمة، كانت العلاقات بين مصر وألمانيا الإتحاديّة قد وصلت إلى ذروتها في كلّ الميادين الاقتصاديّة والتجاريّة والتقنيّة والثقافيّة والعلميّة. ففي السنوات ما بين عاميّ 1951 و1964، استطاعت ألمانيا الإتحاديّة أن تكون الدولة المفضّلة لدى مصر، وأن تستجيب بنجاح لمتطلبات صناعتها الناشئة، وتشارك في مشاريع التنمية وتقدّم لها القروض والخبرة الفنيّة في المجالات المدنيّة والعسكريّة. كما كانت ألمانيا الإتحاديّة، على الصعيد السياسيّ، البوابة التي حاول كلّ من مصر والغرب إبقاءها مفتوحة كقناة للتواصل في ما بينهما¹.

وعلى الرغم من انقسام ألمانيا إلى دوليتين مختلفتين اجتماعيّاً وسياسيّاً منذ الحرب العالميّة الثانية، فقد كانت مصر تدعم إعادة توحيد الشعب الألمانيّ وتتنظر إلى حكومة بون على أنّها الممثل الشرعيّ الوحيد له². وفي الوقت نفسه، كانت حكومة بون ترى في عبد الناصر أقوى زعيم عربيّ وعليه تتوقّف علاقات الغرب والشرق مع المنطقة وتسربهما فيها³. لكن دخول كلّ من ألمانيا الديمقراطيّة وإسرائيل على خطّ العلاقات بين مصر وألمانيا الإتحاديّة، كان وراء اضطراب دائم في العلاقات بين الدولتين، ما لبث أن تحوّل إلى أزمة خطيرة في عام 1965.

حتى عام 1965، ظلّت العلاقات بين ألمانيا الإتحاديّة والدول العربيّة تتركز على قاعدة توازن دقيق، تمثّلت في عدم إقدام حكومة بون على إقامة علاقات دبلوماسيّة مع تلّ أبيب، خشية من أن يردّ العرب على ذلك بالاعتراف ببرلين (الشرقيّة). وفي المقابل، لم تشأ مصر ومن خلفها الدول العربيّة، الاعتراف بألمانيا الديمقراطيّة، أي بوجود دولتين ألمانيّتين على الساحة الدوليّة، خشية أن تطبّق حكومة بون عليها مبدأ هالشتاين (Die Hallstein–Doktrine)⁴، الذي ابتدعته ليكون سوطاً موجّهاً ضدّها وضدّ دول العالم الثالث كيّ لا تعترف بألمانيا الديمقراطيّة وتخسر بالتالي مساعدات التنمية التي كانت تقدّمها لها. لكن "عقدة الذنب" (Schuldgefühl) تجاه جرائم النازيّة بحقّ اليهود

من جهة، وقرارها الاندماج في الغرب ودخول الأمم المتحدة من جهة أخرى، استلزما من ألمانيا الإتحادية "مصالحة مع الماضي"⁵. ومن هنا، جاءت تعويضاتها المالية إلى إسرائيل وصفقات الأسلحة المجانية السرية إليها بضغوط أميركية. وقد استخدمت إسرائيل صفقات الأسلحة هذه، والإعلان عنها في خريف عام 1964، لتأزيم العلاقات بين ألمانيا الإتحادية ومصر والحوول دون تمتينها من خلال الزيارة التي كان من المتوقع أن يقوم بها الرئيس المصري جمال عبد الناصر إلى ألمانيا الإتحادية قبل ربيع عام 1965. وكثلت إسرائيل القطيعة بين بون من جهة والدول العربية بزعامة مصر من جهة أخرى، بتوتير العلاقات بينهما ودفع بون إلى الاعتراف الدبلوماسي بها وسحب علمائها وخبرائها العاملين في النشاطات العسكرية من مصر.

وبدورها، انصبّت سياسة برلين (الشرقية) ومن خلفها موسكو على ضرب "مبدأ هالشتاين"، الذي اعتبرته مرتبطاً بابتزاز اقتصادي⁶. من هنا، جعلت ألمانيا الديمقراطية من دول العالم الثالث، وبخاصة البلدان العربية وفي مقدمها مصر، ميداناً لتحطيم المبدأ المذكور والحصول بالتالي على اعتراف دولها بها كدولة ألمانية ثانية إلى جانب منافستها ألمانيا الإتحادية. وكانت التناقضات بين مصر وألمانيا الإتحادية بشأن علاقات الأخيرة بإسرائيل أنجح وسيلة لبرلين (الشرقية) لخرق "مبدأ هالشتاين" وتثبيت نفسها في العالم العربي. وبين خريف عام 1964 وربيع عام 1965، كان كلّ شيء يدلّ على أنّ مصالح تلّ أبيب وبرلين الشرقية فقد تقاطعت على إحداث قطيعة بين العرب وألمانيا الإتحادية.

بعد هذه المقدمة، تطرح هذه الدراسة فرضيات أربع:

1- إنّ صلات ألمانيا بإسرائيل (مسألة التعويضات وصفقات الأسلحة)، لم تؤثر بتاتاً في علاقات مصر بالدولة الألمانية، طالما ظلت هذه العلاقات في نطاق السرية، وطالما كانت بون تجد تسوية مقبولة من جانب مصر تقضي بحصولها على مساعداتها في مجالات التنمية والقروض واستخدامها العلماء والخبراء الألمان في صناعاتها العسكرية، لقاء غضّ القاهرة الطرف عن صفقات الأسلحة إلى إسرائيل. لكن الإعلان عن صفقات الأسلحة الألمانية إلى إسرائيل في الصحافة الدولية في خريف 1964، أخرج عبد الناصر أمام الجماهير العربية، ومن هنا نفذت الدبلوماسية الألمانية (الشرقية) والإسرائيلية، كل على حدة لأهدافها الخاصة، لتعكير العلاقات بين مصر وألمانيا الإتحادية وإيصالها إلى درجة القطيعة؛

2- إنّ إسرائيل كان لها مصلحة أساسية في توتير العلاقات بين القاهرة وبون، وإنّ الكشف عن علاقاتها العسكرية بألمانيا الإتحادية في تشرين الأول 1964، كان يخدم أهدافها في ضرب التقارب بين العاصمتين المصرية والألمانية الغربية وتعطيل زيارة الرئيس المصري إلى ألمانيا الإتحادية قبل ربيع عام 1965، وسحب الحكومة الألمانية للعلماء الألمان العاملين في حقل النشاطات العسكرية في مصر. وأخيراً، إلحاق الأذى بسمعة ألمانيا الإتحادية في العالم العربي من جهة، وتبادل العلاقات الدبلوماسية بين تلّ أبيب وبون من جهة أخرى؛

3- إنّ ألمانيا الديمقراطية كانت تخطّط منذ خريف عام 1963 لإسقاط "مبدأ هالشتاين" وجعلت من عام 1965 توقيتاً لتنفيذ ذلك، وإنّ الخيار وقع على مصر لتكون المنطقة التي يتمّ فيها خرق هذا المبدأ؛

4- إنّ السبب الرئيسيّ وراء دعوة الرئيس عبد الناصر أولبرشت لزيارة مصر، لم يكن في الحقيقة ردّاً على صفقات الأسلحة من ألمانيا الإتحادية إلى إسرائيل، بقدر ما خضع هذا القرار - نتيجة للضائقة الاقتصادية والمالية المصرية - لمستلزمات السياسة السوفياتية الخارجية والقاضية بتثبيت شرعية ألمانيا الديمقراطية على الصعيد الدوليّ.

1- موقع مصر في علاقات ألمانيا الإتحادية بإسرائيل

- علاقات بون بتلّ أبيب: إشكاليّاتها ومجريّاتها

لا يمكن في الواقع فهم علاقات ألمانيا الإتحادية بإسرائيل بمعزل عن النتائج التي أدت إليها الحرب العالمية الثانية وانقسام ألمانيا إلى دولتين متنافستين (ألمانيا الإتحادية وألمانيا الديمقراطية)، وتبعيّة كل منهما على التوالي إلى القطبين، الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد السوفياتي. وبناءً عليه، وضع كونراد أديناور (Konrad Adenauer)، رئيس وزراء ألمانيا الإتحادية، في أولويات سياسته الخارجية مسألتين بالغتّي الأهمية: الاندماج في الغرب سياسياً واقتصادياً وعسكرياً،⁷ وطرح حكومته نفسها على أنّها الممثل الشرعيّ الوحيد للشعب الألمانيّ.

كانت المسألة الأولى تتطلب من ألمانيا الإتحادية قبل أي شيء "مصالحة مع الماضي" والتخلّص من "عقدة الذنب" من جراء جرائم النازية خلال الحرب العالمية الثانية بحقّ اليهود. أمّا مسألة التفردّ بتمثيل الشعب الألمانيّ، فكان يتطلّب منها منع الصفة الشرعية عن ألمانيا الديمقراطية وعزلها دولياً. إنّ استعجال بون المصالحة مع إسرائيل والدخول معها لأجل ذلك في مفاوضات تودّي إلى تقديم تعويضات مالية لها عن جرائم النازية بحقّ اليهود في آذار عام 1952، كان يعود إلى أنّها كانت ستوقّع في أيار من العام نفسه على اتفاق مع الحلفاء يعيدها إلى التحالف الغربيّ من خلال "مجموعة الدفاع الأوروبي"⁸.

كانت هذه "المصالحة" تضع ألمانيا الإتحادية في إشكالية صعبة ودقيقة تجاه العالم العربيّ: كيف يمكنها تقديم تعويضات مالية إلى إسرائيل، والحفاظ في الوقت نفسه على علاقاتها التاريخية الجيدة مع العرب، في وقت كانت فيه المشكلة الفلسطينية لا تزال تشكّل عاملاً موحّداً للعرب ضدّ أية خطوة تودّي إلى الاعتراف بإسرائيل أو تقويتها⁹. وحول هذه الإشكالية عبر إيرهارد بالقول: "لدينا مع العالم العربيّ سجل تاريخيّ وتقليديّ هادئ... إنّ علاقاتنا مع إسرائيل من جهة أخرى كانت موضع اتهام ثقيل. إنّ ألمانيا كانت ولا تزال مذنبّة تجاه الجرائم التي ارتكبتها الرايخ الثالث وعليها نتيجة ذلك التزام أخلاقيّ كبير"¹⁰.

وبسبب هذا الالتزام "الأخلاقي" تجاه اليهود، وقعت بون مع تلّ أبيب في العاشر من أيلول 1952 على اتفاقية التعويضات (معاهدة لوكسمبورغ)، التي بلغت قيمتها ما بين 1952 و1963 أكثر من 3.4 مليار مارك ألماني¹¹. ثم بدأت في الأعوام التالية تقدّم لها قروضاً سنوية¹². وكان لهذه التعويضات والقروض تأثير كبير في تخطّي إسرائيل الصعوبات الاقتصادية التي واجهتها في مرحلة بناء الدولة¹³. وبالإضافة إلى ما منحته ألمانيا من تعويضات إلى إسرائيل، قدّمت ما بين عاميّ 1853 و1965 إلى جمعيات وأفراد يهود مبالغ وصلت إلى 970 مليون دولار أميركي¹⁴. وعلى الرغم من أنّ هذه التعويضات ذهبت في معظمها إلى إسرائيل، كانت ألمانيا الإتحادية تؤكّد على حيادها تجاه النزاع العربيّ - الإسرائيليّ وعلى عدم وجود مصالح سياسية مباشرة لها في الشرق الأوسط، وإنّها تقف من الأحداث السياسية في المنطقة موقف "المراقب"، مع التعاطف مع الغرب في الوقت نفسه¹⁵.

وكما كانت مسألة التعويضات ذات تأثير شديد في العلاقات بين مصر وألمانيا الإتحادية، كذلك شكّلت تسليمات الأسلحة من بون¹⁶ إلى تلّ أبيب مسألة أخرى أشدّ خطورة من المسألة الأولى ودفعت علاقات مصر بألمانيا الإتحادية نحو الهاوية¹⁷.

بداية، اتخذ التعاون العسكريّ بين ألمانيا الإتحادية وإسرائيل قيام الدولة الأولى بشراء عتاد وأسلحة فردية خفيفة من الدولة الثانية، وقيامها بون بتزويد تلّ أبيب بالذخائر بنسبة 20% من قيمة التعويضات المالية المقرّرة لها وفقاً لاتفاق لوكسمبورغ. وفي 14 آذار 1960، اجتمع أديناور وبن غوريون معاً سراً في نيويورك ووقعا على عقد يقضي بتسليم الدولة العبرية أسلحة حربية. وبين ذلك التاريخ وحتى صيف عام 1964، تسلّمت إسرائيل طائرات نقل وتدريب ومروحيات ودبابات م 48 وصواريخ مضادة للدبابات ومدافع وغواصات وزوارق حراسة، وتمّ تدريب ضباط إسرائيليّين في ألمانيا على استخدام صواريخ هوك (Hawk).¹⁸ وكان معظم هذه الأسلحة في الأساس أميركية الصنع وتصدّر من الولايات المتحدة إلى ألمانيا ومنها سراً إلى إسرائيل.¹⁹ ويعود السبب في اعتماد السرية، إلى رغبة رئيس الوزارة الألمانية أديناور في عدم تعكير علاقات بلاده مع العرب.²⁰ وسوف تتحوّل هذه "السرية" إلى سلاح تستخدمه إسرائيل لابتزاز الألمان الغربيّين وتهديد مركزهم في العالم العربيّ، أو الضغط عليهم في سبيل الحصول على مزيد من الأسلحة والمساعدات الاقتصادية. ومنذ مطلع عام 1962، بدأ يظهر عنوان "مساعدات تسليح" في ميزانية ألمانيا الإتحادية بقيمة 240 مليون مارك مخصّصة لتسليح إسرائيل لمدة خمس سنوات. وكان هذا المبلغ يؤمّن تسليم إسرائيل 50 طائرة حربية ومروحيات وصواريخ مضادة للدبابات وأجهزة إلكترونية، فضلاً عن تدريب ضباط إسرائيليّين في القواعد الجوية الألمانية.²¹

حتى الكشف عن صفقات الأسلحة في خريف 1964، بلغت قيمة هذه الأسلحة 200 مليون مارك من أصل 320 مليون مارك.²² أمّا سبب موافقة ألمانيا الإتحادية على تأدية دور الوسيط، فيعود إلى شعور أخلاقيّ بعقدة الذنب تجاه اليهود، وإلى خضوعها للضغط الأميركيّ. وكان الدور الألمانيّ الغربيّ هذا يساعد الولايات المتحدة في الابتعاد عن تلك الصفقات مباشرة، كي لا تظهر أمام العرب بمظهر المؤيد للدولة العبرية وتسبب غضبهم وتتهم بالتالي بتصدير الأسلحة إلى مناطق التوتّر في الشرق الأوسط. وهناك سبب آخر لسياسة واشنطن هذه، وهي أنّها كانت تحاول آنذاك استمالة العرب وراء مشاريع الأحلاف في الشرق الأوسط الموجهة ضدّ الكتلة الشرقية وترى ضرورة عدم إغضابهم.²³ ومن خلال صفقات الأسلحة الألمانية إلى إسرائيل، كانت واشنطن تسعى

إلى تحقيق "توازن" عسكري بين مصر وإسرائيل، بعد صفقات الأسلحة من الاتحاد السوفياتي إلى مصر²⁴. فكيف تعاملت مصر مع مسألتَي التعويضات الماليّة الألمانِيّة وصفقات الأسلحة إلى إسرائيل، وكيف ضمنّت بون سكوت القاهرة عن علاقاتها بتلّ أبيب؟

– موقف مصر من علاقات ألمانيا الإتحاديّة بإسرائيل

تشير كلّ الدلائل على أنّ مصر قد تعاملت بواقعيّة مع مسألتَي التعويضات وصفقات الأسلحة إلى إسرائيل. فأدركت أنّ بون لا تستطيع التراجع عن مسألة التعويضات، بعدما أبرمت اتفاقية عام 1952، وأنها تخضع في هذه المسألة للوبي الصهيونيّ والضغط الأميركيّة وكونها دولة محتلة²⁵. وقد جاءت اتفاقية التعويضات في وقت كانت فيه مصر تتطلع لتعزيز علاقاتها ببون والاستفادة من قدراتها الاقتصاديّة والفنيّة، وإلى تطوير هذه العلاقات، التي تزامنت مع مفاوضاتها مع بريطانيا حول الجلاء عن مصر والخشية من أن تستخدم لندن مشترياتها من القطن المصريّ من أجل ابتزازها. ولهذا السبب، كانت مصر تريد أن تفتح على ألمانيا الإتحاديّة لتسويق قطنها والاستفادة منها كدولة صناعيّة بدلاً من بريطانيا. وفي إطار هذه الرؤية، جاء افتتاحها سفارة لها في بون في 14 تشرين الأول 1952²⁶.

أدركت ألمانيا الإتحاديّة أنّ بإمكانها امتصاص ردود الفعل العربيّة على صفقة التعويضات من خلال "رشوة" الأنظمة العربيّة بمساعداتها الاقتصاديّة. وبالنسبة إلى مصر، تمكنت من شراء سكوتها من خلال الإعلان عن استعدادها لتقديم مساعدات لها للتنمية الاقتصاديّة إذا ما تجاوزت هذه المسألة، من دون أن تتوانى في الوقت نفسه عن إفهام القاهرة "بكل وضوح" بأنّها غير مستعدّة تحت أي ظرف من الظروف لوقف اتفاق التعويضات مع إسرائيل²⁷. وفي شباط 1953، قدّمت ألمانيا الإتحاديّة إلى مصر منحة ماليّة لا تُرَد بقيمة 400 مليون مارك. كما بحثت في احتياجاتها الصناعيّة، وأرسلت إليها سيلاً من البعثات الفنيّة. وقد رحّب محمد نجيب بالتعاون مع بون وصرّح بالقول: "إنّ التعويضات قد تؤدّي المشاعر المصريّة، ولكنها لن تهزّ جذور الصداقة بين مصر وألمانيا"²⁸.

عندما تكثف التعاون العسكريّ السريّ بين ألمانيا الإتحاديّة وإسرائيل بين عاميّ 1960 و1964، كانت مصر على علم به. ويذكر محمد حسنين هيكل أنّ عبد الناصر كان ما بين عاميّ 1957 و1960 على علم بالتعاون العسكريّ بين بون وتلّ أبيب، وأنه أبلغ ذلك، مرّة إلى الأمين العام للأمم المتّحدة همرشولد في كانون الثاني 1958، ومرّة أخرى إلى ارهارد (Erhard)، بصفتة نائب رئيس وزراء ألمانيا الإتحاديّة، عندما زار مصر في كانون الثاني 1960.

وفي 15 حزيران 1963، أصبح التعاون العسكريّ بين بون وتلّ أبيب في متناول الرأي العام الألمانيّ، بعدما نشرت "صحيفة الراين الجديدة" (Neue Rhein-Zeitung) في ألمانيا الديمقراطيّة تصريحاً لأحد نواب "الحزب الديمقراطيّ الاشتراكيّ" (SPD) في لجنة الدفاع حول تدريب طيارين إسرائيليين في ألمانيا، ممّا جعل الحكومة ألمانيا الإتحاديّة تنفي ذلك، مقابل غياب أي احتجاج عربيّ²⁹. ويذكر هيكل أنّ محمد صادق، الملحق العسكريّ في السفارة المصريّة ببون³⁰، أبلغ الحكومة المصريّة مطلع عام 1964 بتقرير مفصّل حول حجم التعاون العسكريّ الألمانيّ – الإسرائيليّ وأنّ الرئيس عبد الناصر لم يعره الأهميّة الكافية³¹.

وعلى الرغم من التقارير العديدة حول التعاون العسكري الألماني - الإسرائيلي، وبخاصة تلك الصادرة عن دوائر في ألمانيا الديمقراطية، حافظت الحكومة المصرية على موقفها السابق من المسألة، والقاضي بغضها الطرف عنه، والاكتفاء بالاحتجاج الدبلوماسي فقط. وهناك أسباب عدة لهذا الموقف. أما السبب المباشر، فيعود إلى أن الزعامة المصرية فضلت إبقاء صفقات الأسلحة بعيدة عن متناول الرأي العام العربي، كي لا يسبب ذلك إحراجاً لعبد الناصر أمام الجماهير العربية، مما يستدعي منه موقفاً متشدداً³². كما وجدت مصر أن مصلحتها تكمن في عدم توتير علاقاتها ببون، حيث كانت هي بدورها تستفيد من المساعدات الاقتصادية الألمانية وتسوق قطنها في ألمانيا الاتحادية. كان عبد الناصر يدرك بحق أنه لا يمكنه استبدال بألمانيا الديمقراطية ألمانيا الاتحادية كعمول للمشاريع المصرية وخطط التنمية، ولا كشرريك تجاري يشتري القطن المصري³³. فبين عامي 1958 و1964، قدمت ألمانيا الاتحادية إلى مصر مساعدات مالية بقيمة 1.158 مليار مارك لتمويل مشاريع التنمية³⁴. ومن ناحية أخرى، كان الرئيس المصري على استعداد لتطوير العلاقات بين بلاده وألمانيا الديمقراطية خارج إطار الاعتراف الدبلوماسي بها، وهو ما أكدته مرة أخرى أمام غروتفول (Grotewohl)، رئيس وزراء ألمانيا الديمقراطية، أثناء زيارته لمصر في مطلع كانون الثاني عام 1959³⁵.

وبالإضافة إلى مساعدات التنمية، كانت مصر تستفيد من الخبرة العلمية الألمانية في مجالات التصنيع العسكري لديها - هذه النشاطات التي لم تحظ على رضى السوفييات³⁶. فبين عامي 1958 و1964، كان الخبراء الألمان الغربيون ناشطين في مجالات تصنيع الطائرات الحربية والصواريخ في مصر بمعرفة حكومتهم³⁷. وفي أيار 1964، أي قبل أن تتداول وسائل الإعلام الدولية بإسهاب صفقات الأسلحة، بعث فيبر (Weber)، سفير ألمانيا الاتحادية في القاهرة، إلى رؤسائه في بون يقول، إن شخصيات مصرية رفيعة المستوى أبلغته عن عدم معارضتها للعلاقات بين بون وتل أبيب مقابل سكوت الحكومة الألمانية عن نشاطات خبراء الصواريخ من رعاياها في مصر³⁸.

وبوصول صفقة الأسلحة إلى نهايتها في خريف عام 1964، قامت إحدى الصحف الألمانية في 26 تشرين الأول بالكشف عنها كاملة. وكان هذا النبأ بداية سلسلة من الخطوات الإسرائيلية أدت في نهاية الأمر إلى القطيعة بين مصر وثمان دول عربية من جهة وبين ألمانيا الاتحادية من جهة أخرى، هذا فضلاً عن اعتراف بون بتل أبيب. والسؤال الذي يطرح نفسه هو، من يتحمل مسؤولية الكشف عن الصفقات، ولماذا اختير هذا التوقيت بالذات؟

- استهداف إسرائيل العلاقات بين القاهرة وبون -

سبق قيام إسرائيل بتأزيم العلاقات بين مصر وألمانيا الاتحادية حول صفقات الأسلحة الألمانية إليها، أو بالتزامن معها، محاولات إسرائيلية أخرى لإلحاق الأذى بعلاقات القاهرة ببون. والمنتبج لسياسة إسرائيل ودبلوماسيتها، يستطيع أن يلحظ بوضوح أن تل أبيب توسلت خطة رباعية لتأزيم العلاقات العربية - الألمانية الغربية بعامّة، والمصرية - الألمانية بخاصة. ودارت هذه الخطة حول: العلماء والخبراء الألمان الغربيين الناشطين في مصر؛ الحصول على الاعتراف الدبلوماسي بها من قبل بون؛ الإساءة إلى سمعة الرئيس المصري في العالم العربي، وأخيراً تعطيل زيارة عبد الناصر لألمانيا الاتحادية. فكيف نفذت إسرائيل خطتها الرباعية هذه؟

منذ عام 1962، بدأت إسرائيل تشنّ حملة إعلاميّة ضدّ ألمانيا الإتحاديّة لإجبارها على سحب علمائها وخبرائها من مصر العاملين في الصناعات العسكريّة، والذين وصل عددهم إلى حوالي 500 شخص. وتوسّلت إسرائيل ذلك من خلال تهديدهم وتنفيذ عمليات إرهابيّة وإغتيال ضدّهم أثناء عام 1962. وكان هدف إسرائيل من وراء ذلك، هو ابتزاز الحكومة الألمانيّة وإجبارها على الاستمرار في تسليمها الأسلحة إليها، بعدما أظهرت بون تردّداً في هذه المسألة. وبين عاميّ 1963 و1964، أخذت الدولة العبريّة تعرض مسألة التعاون العسكريّ والنقّيّ بين ألمانيا الإتحاديّة ومصر على أنّها مشاركة ألمانيّة "في تحضير حرب عربيّة لتدمير... (ها).³⁹ وللتأثير في الرأي العام الألمانيّ والغربيّ، ربطت غولدا مائير، وزيرة خارجيّة إسرائيل، أمام الكنيست بين إنتاج مصر "أسلحة الدمار الشامل" (ABC-Waffen) لاستخدامها ضدّ بلادها، وبين جرائم النازيّة في الرايخ الثالث⁴⁰، في حين أعلن رئيس الوزراء الإسرائيليّ أشكول أنّ عبد الناصر يسعى من خلال تطوير ترسانته العسكريّة إلى تدمير بلاده⁴¹.

ومن ناحية حكومة بون، نفى متحدّث باسمها علمها بمشاركة علماء ألمان في صنع أسلحة الدمار الشامل بمصر،⁴² وأنّ الأمر يقتصر على إنتاج الطائرات والصواريخ فحسب.⁴³ أمّا السفارة المصريّة في بون، فنفت بدورها أي نشاط عسكريّ للعلماء الألمانيّ الغربيّين، وتحدّثت مذكرة لها إلى وزارة خارجيّة الألمانيّة عن عمل هؤلاء العلماء في مجالات "...التنمية الثقافيّة والفنيّة" في سبيل "الحاق بركب التقدّم...".⁴⁴ من هنا، أصبحت مسألة بقاء العلماء الألمان في مصر بالنسبة إلى الحكومة الألمانيّة تؤثر بشكل كبير على علاقاتها بتلّ أبيب، وربما على قدم المساواة مع مسألة إقامة العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل⁴⁵. ولكلّ هذه الأسباب، فكر أديناور القيام بخطوة مزدوجة: عدم تجديد التزامات بلاده العسكريّة تجاه إسرائيل، وسحب العلماء من مصر في الوقت نفسه. لكن تلّ أبيب شنّت حملة دبلوماسية في الولايات المتّحدة ضدّ بون ونشاطات علمائها في مصر، واستطاعت أن ترغمها على تسليمها صفقة دبابات م 48. أمّا بالنسبة إلى نشاط علماء الصواريخ الألمان في مصر، فتبيّن للحكومة الألمانيّة الإتحاديّة أنّ إعادتهم إلى بلادهم من دون موافقتهم على ذلك هي مخالفة للدستور، وقد يجعل الدول العربيّة توجه الاتهام إليها بأنّها رضخت للضغط الإسرائيليّ، ممّا يؤدي بالتالي إلى استبدالهم بعلماء من ألمانيا الديمقراطيّة، وتكون النتيجة في النهاية تقوية لمركز برلين (الشرقيّة) وموسكو في المنطقة العربيّة⁴⁶.

وفي تشرين الأول 1963، عندما أصبح ارهارد رئيساً للوزراء في ألمانيا الإتحاديّة، قام بخطوتين رئيسيتين في هذا المجال: عرض موضوع الخبراء الألمان في مصر على لجنة برلمانيّة تضمّ كلّ الأحزاب، ورفض استمرار بلاده بالقيام بدور الوسيط في تزويد إسرائيل بالأسلحة. وما لبث ارهارد أن توصّل إلى تسوية مع إسرائيل عبر الولايات المتّحدة، قامت على إتمام بلاده صفقة دبابات م 48، على أن تكون الأخيرة، وألا تُسلم مباشرة من بلاده إلى إسرائيل، بلّ عبر إيطاليا⁴⁷.

وهكذا، حافظت ألمانيا الإتحاديّة حتى بدء عودة علمائها من مصر منذ نهاية عام 1964،⁴⁸ على سياسة غضّ النظر عن نشاط هؤلاء متجاهلة الحملة الإسرائيليّة ضدّها لدى الرأي العام الألمانيّ وفي الولايات المتّحدة الأميركيّة، والتي استمرت من عام 1963 إلى عام 1965⁴⁹. وفي الوقت نفسه، استمرت بإمداد إسرائيل بالأسلحة ودفع التعويضات لها، معتبرة ذلك ذات "أهميّة قصوى جداً لإسرائيل من مسألة الخبراء الألمان الذين كانوا يعملون لدى الجمهوريّة العربيّة

المتحدة".⁵⁰ إضافة إلى ذلك، سمحت حكومة بون لـ 52 من علمائها و400 خبير للعمل في الأبحاث النووية الإسرائيلية وقدمت مبلغ 81.5 مليون مارك لدعم هذه الأبحاث⁵¹.

بفشل محاولات إسرائيل في إرغام الحكومة الألمانية على سحب العلماء من مصر طوال عام 1963 ومعظم العام التالي، وكذلك في تآزيم العلاقات بين القاهرة وبون، بعدما كانت توطدت ما بين عام 1961 (اتفاق البغدادي الاقتصادي مع ألمانيا الاتحادية) وعام 1964 (تاريخ بدء تدهور العلاقات بين الدولتين)، بدأت إسرائيل تطرق من جديد وسائل أخرى لتنفيذ مآربها. ومن هنا جاء الإعلان عن صفقات الأسلحة إلى إسرائيل لأول مرة في الصحافة الألمانية الغربية بتاريخ 26 تشرين الأول 1964 عبر صحيفة "فرانكفورتر روند شاو" (Frankfurter Rundschau) " المعروفة بولائها لإسرائيل".⁵² وما كان إفشاء المعلومات عن صفقات الأسلحة، التي لم يتبق منها في صيف 1964 سوى 20 %، سيصيب المصالح الإسرائيلية بالضرر، بعدما تحولت الدولة العبرية مباشرة إلى السلاح الأميركي، الذي كان يعطيها تفوقاً بنسبة 3 إلى 1 على الدول العربية المحيطة بها⁵³، بل إنّ الكشف عن الصفقات كان يصيب مصداقية ألمانيا الاتحادية تجاه مصر والدول العربية، من جراء نفيها ذلك على الدوام. كما كان الكشف عن الصفقات سيورط الطرفين، المصري والألماني الغربي، في سلسلة من المواقف المتشنجة تؤدي إلى استكمال إسرائيل خطتها في إقامة العلاقات بينها وبين بون. وكللت خطة إسرائيل بالنجاح من خلال تعطيل زيارة الرئيس المصري إلى عاصمة ألمانيا الاتحادية في شباط 1965.

في رسالة بعث بها جمال منصور، سفير مصر في بون، في 6 تشرين الثاني 1964، ذكر فيها أنّ شيرمر (Schirmer)، رئيس قسم الشرق الأدنى في الخارجية ببون، أبلغه أنّ إسرائيل تقف وراء إفشاء المعلومات عن صفقات الأسلحة بسبب رغبتها في افتعال أزمة بين مصر وألمانيا الاتحادية ووقف كل أشكال التعاون بينهما. وأكد شيرمر، أنّ إسرائيل افتعلت الأزمة لدفع بون إلى الاعتراف الدبلوماسي بها،⁵⁴ بعدما وجدت في السابق فتوراً من جانبها تجاه هذا الموضوع⁵⁵.

يعود "فتور" بون تجاه إقامة علاقات دبلوماسية مع تلّ أبيب إلى اعتبارات جوهرية تدخل ضمن الحرب الباردة بين المعسكرين الغربي والشرقي، والأوضاع في الشرق الأوسط، ومسألة تمثيل الشعب الألماني. فبعد دعوة بن غوريون حكومة بون في 25 أيار 1957 إلى إقامة علاقات دبلوماسية مع بلاده، صرّحت الحكومة الألمانية أنّه طالما "... هذا الخطر قائم (الردّ العربيّ بالاعتراف ببرلين الشرقية) علينا، ولمصلحة الغرب كلّه أيضاً، إرجاء البتّ في المسألة".⁵⁶

وقد حافظت بون على موقفها هذا حتى اندلاع أزمتها مع مصر في عام 1965. ففي أيار 1963، صرّح ار هارد أمام مجلس النواب الألمانيّ (Bundestag) بأنّ الاعتراف بإسرائيل يجب أن يُدرس بعناية فائقة ومعرفة مدى تأثيره في الشرق والغرب.⁵⁷ وفي اجتماع لثمانية سفراء ألمان غربيين، بما فيهم سفير بون في واشنطن، في نهاية أيار 1964 لبحث مسألة الاعتراف بحكومة تلّ أبيب بناءً على طلب وزير الخارجية الألمانية غرهارد شرودر (Gerhard Schröder)، طالب هؤلاء حكومتهم "... بتأجيل إقامة علاقات دبلوماسية مع إسرائيل في الوقت الراهن". وأضافوا، إنّ قرارهم لا يعود إلى الخشية من اعتراف عربيّ بألمانيا الديمقراطية، بلّ "... من خسارة الغرب نفوذه في الكتلة الأفروآسيوية"، حيث كانت مصر تقوم بدور بارز.⁵⁸ لقد كانت ألمانيا الاتحادية النافذة التي يطلّ منها الغرب على العالم العربيّ ويتمّ من خلالها (المساعدات الاقتصادية والثقافية)

مناهضة نفوذ الاتحاد السوفياتي في الشرق الأوسط، هذا في الوقت الذي كانت فيه الولايات المتحدة في نظر العرب رأس الإمبريالية في العالم، بينما فرنسا وبريطانيا زعيمتا الاستعمار القديم⁵⁹. كما عبر مسؤولون ألمان غربيون آخرون عن مخاطر الاعتراف الدبلوماسي بتلّ أبيب، ممّا قد يدفع العرب إلى الاعتراف بألمانيا الديمقراطية.

وفي مقابل تردّد بون في الإقدام على إقامة العلاقات الدبلوماسية مع تلّ أبيب، اشتدّ إلحاح إسرائيل عليها لتبادل السفراء بشكل خاصّ بين نهاية عام 1964 ومطلع العام التالي⁶⁰، متزامناً مع تدهور العلاقات المصرية - الألمانية بشأن صفقات الأسلحة. ولم يكن هذا الإلحاح بريئاً في أي حال من الأحوال. ومن ناحيتها، ظلت حكومة بون توجّل الإقدام على هذه الخطوة إلى أن قام أولبرشت، رئيس مجلس الدولة في ألمانيا الديمقراطية، بزيارته التاريخية إلى مصر.

بالإضافة إلى ذلك، كان الكشف عن صفقات الأسلحة سيصيب علاقات مصر بألمانيا الإتحادية في الصميم، ويهزّ زعامة عبد الناصر لدى الجماهير العربية ويجعله في موقف متناقض أمامها: بين طروحاته القومية الداعية في أولوياتها لاستعادة الحقوق الفلسطينية، أي مجابهة إسرائيل ومن يقف وراءها، وبين سياسته بالتعامل بواقعية ودبلوماسية مع مسألة صفقات الأسلحة، ممّا يخدم مصالح بلاده الاقتصادية. وعلى ما يبدو، اعتقدت إسرائيل أنّ "إحراج" عبد الناصر إلى هذه الدرجة، سوف يدفعه إلى اتخاذ موقف متشجّح تجاه بون لحفظ ماء الوجه يودّي إلى تدهور العلاقات بين الدولتين ويخدم بالتالي مصالحها. فالكشف عن صفقات الأسلحة، كان الشقّ الأول من الخطة الإسرائيلية، بينما منع التقارب بين مصر وألمانيا الإتحادية، بتعطيل زيارة الرئيس المصري إلى العاصمة الألمانية، كان الشقّ الثاني منها.

أثناء الخمسينات من القرن العشرين، كثّر الحديث عن زيارة يقوم بها عبد الناصر إلى بون تودّي إلى تعزيز العلاقات بين مصر وألمانيا الإتحادية. لكنها تعطلت في أجواء الحرب الباردة والصراع الألماني - الألماني وضرورة حصول الزيارة بموافقة الحلفاء الغربيين⁶¹. وفي أيار 1964، عادت الأنباء مرّة أخرى تتحدّث عن زيارة مرتقبة للرئيس المصري إلى بون قبل ربيع العام التالي⁶²، ثم بعد ذلك في شباط 1965⁶³، وعن ترحيب رئيس الوزراء الألماني ارهارد في حينه بهذه الزيارة وتوقعه بأن يكون لها وقع طيّب في نفوس الشعب الألماني وحكومته لما يكنه هذا الشعب من احترام وتقدير لشخص الرئيس المصري. وكان عبد الناصر يريد، في ضوء ضائقة بلاده المالية والاقتصادية، أن تشارك ألمانيا الإتحادية في الخطة الخمسية الثانية بتنفيذ مشاريع في بلاده والحصول على تسهيلات تسديد بفوائد منخفضة⁶⁴. وكان من الطبيعي أن تسبّب زيارة عبد الناصر إلى بون، في ما لو حصلت، انزعاج إسرائيل، لأنّها كانت ستدعم مركز الرئيس المصري، ليس لدى ألمانيا الإتحادية وتمكنه من تنفيذ خطته الخمسية الثانية فحسب، بلّ إمكانية أن تفتح الباب لـ "مصالحة" بينه وبين الغرب، وتعطل بذلك مخططاتها لإقامة العلاقات الدبلوماسية مع بون.

وعلى هامش المحادثات التي أجراها مع الرئيس المصري في القاهرة في 23 تشرين الثاني 1964، بُعيد الكشف عن صفقات الأسلحة، لتلافي تدهور العلاقات بين بلاده ومصر، جدّد أويغن غرستنماير، (Eugen Gerstenmaier) رئيس البرلمان في ألمانيا الإتحادية، دعوة حكومته الرئيس عبد الناصر لزيارة بون. وأدّت زيارة غرستنماير إلى تفاهم مع عبد الناصر على كيفية حلّ الأزمة بين الدولتين، وذلك عبر حظر إصداره البرلمان الألماني على تصدير الأسلحة إلى خارج "الحلف

الأطلسي"، وموافقة الرئيس المصريّ على علاقات قنصلية بين بون وتلّ أيبب، وتقديم ألمانيا الاتحادية مساعدة اقتصادية عاجلة إلى مصر لا تُردّ في حدود 300 مليون مارك، وأخيراً تتعهد الحكومة المصرية بعدم الاعتراف بألمانيا الديمقراطية⁶⁵.

كان بإمكان اتفاق غرستناير - ناصر أن يعيد العلاقات بين مصر وألمانيا الاتحادية إلى مسارها الطبيعيّ. لكن الانقسام الداخليّ في ألمانيا الاتحادية حول الخطوات التي يجب اتخاذها لمعالجة الأزمة، وتأخر حكومة بون في إصدار قرار حظر على تصدير الأسلحة حتى 12 شباط 1965، مكن إسرائيل وألمانيا الديمقراطية، كلّ على انفراد، من استغلال الوقت الضائع لضرب أية محاولات للتسوية بين الدولتين⁶⁶.

فكيف عطّلت إسرائيل زيارة ناصر إلى بون، التي وصفها الزعيم المصريّ في ما بعد بأنها كانت مجرد "رشوة"⁶⁷، وكيف استغلّت الدولة العبرية مسألة حظر ألمانيا الاتحادية صادراتها من الأسلحة إلى الشرق الأوسط لتدفع بالعلاقات المصرية - الألمانية نحو الهاوية؟

بعد أسبوع على انتهاء زيارة غرستناير للقاهرة وعودته إلى بلاده والبحث مع ارهارد في تحديد موعد لزيارة ناصر المرتقبة إلى بون، كرّر أشكول، رئيس وزراء إسرائيل، نيته في زيارة بون ولقاء رئيس وزرائها ارهارد في شباط 1965، وهو موعد زيارة عبد الناصر أصلاً إلى ألمانيا الاتحادية. وكان أشكول سبق وأعلن في أواخر تموز ومطلع أيلول 1964 عن نيته في الاجتماع بارهارد والبحث معه في ثلاث مسائل وهي: استمرار بون في تقديم التعويضات المالية إلى بلاده، وسحب العلماء الألمان من مصر، وأخيراً إقامة العلاقات الدبلوماسية بين بون وتلّ أيبب⁶⁸. وكان تجديد أشكول عزمه على لقاء رئيس وزراء ألمانيا الاتحادية والبحث معه في تلك المسائل الحساسة بالنسبة إلى كلّ من مصر وألمانيا الاتحادية في أن، يكفي لإرباك حكومة بون، وجعلها تطمئن الدول العربية بأنّ اللقاء المزمع بين ارهارد وأشكول سيحدث خارج ألمانيا، وإنه سيخدم سياسة الحكومة الألمانية في الشرق الأوسط بتوضيح وجهة نظرها إلى إسرائيل حول الأسباب التي تحملها على عدم الاعتراف بها⁶⁹. لكن دخول أشكول على خطّ زيارة الرئيس المصريّ لبون، جعل الحكومة الألمانية تتراجع في منتصف كانون الأول عن توجيه الدعوة الرسمية إلى الرئيس المصريّ، ثم عادت لتتحدّث عن استقبال أشكول ثم عبد الناصر في فترة زمنية متقاربة، وهو ما سبب استياءً عميقاً لدى القيادة المصرية بأنّ هناك أطرافاً في ألمانيا وخارجها لا تحتلّ رؤية عبد الناصر في ألمانيا الاتحادية⁷⁰.

وفي الوقت نفسه، وفي سبيل دفع العلاقات إلى مزيد من التدهور، رفضت إسرائيل ما كان يدور في الدوائر السياسية الألمانية الغربية عن رغبة حكومة بون في عدم تصدير الأسلحة إلى مناطق التوتّر في العالم، واستبدال بلشحنات المتبقية إلى إسرائيل تعويضات مالية، معتبرة ذلك "انتصاراً للعدو" (= مصر). كما رفضت إسرائيل اعتبارها منطقة توتّر في الشرق الأوسط⁷¹. فأصرت على إكمال الصفقات حتى آخرها، تدعمه في ذلك شركات في الولايات المتحدة الأميركية عملت على مقاطعة السلع الألمانية احتجاجاً على موقف بون من تلّ أيبب. لقد كانت حجّة الدولة العبرية أنّها تحتاج إلى باقي الأسلحة بسبب تأزّم الموقف بينها وبين العرب حول تحويل مياه نهر الأردن⁷². ومع ذلك، فإنّ تأخر حكومة بون في إصدار قانون حظر تصدير الأسلحة حتى 12 شباط

1965، أفسح في المجال أمام ألمانيا الديمقراطية للدخول على خط العلاقات بين القاهرة وبون من خلال زيارة أولبرشت، رئيس مجلس دولتها، إلى مصر أواخر شباط 1965.

2- مصر والصراع بين الدولتين الألمانييتين

كيف استطاعت ألمانيا الديمقراطية ومن خلفها الاتحاد السوفياتي استغلال أزمة صفقات الأسلحة الألمانية الغربية إلى إسرائيل لتعكير العلاقات بين القاهرة وبون، وما هي الخطوات الدبلوماسية التي قامت بها الدولتان لدفع القاهرة إلى استقبال أولبرشت؟ وكيف تقاطعت أهداف كل من إسرائيل، وألمانيا الديمقراطية ومن خلفها الاتحاد السوفياتي، لضرب العلاقات بين مصر وألمانيا الإتحادية؟

"مبدأ هالشتاين" وصراع الدولتين الألمانييتين في الوطن العربي

منذ قيام الدولتين الألمانييتين في عام 1949، نشأ صراع بينهما حول مسألة تمثيل الشعب الألماني. وقد اعتبرت حكومة بون نفسها، وبدعم من القوى الغربية وبنص دستوري، أنها خليفة "الرايخ الثالث" والممثل الشرعي الديمقراطي للشعب الألماني والتي من واجبها إعادة توحيد⁷³. كما اتهمت ألمانيا الإتحادية حكومة برلين (الشرقية) بأنها صنّعة موسكو وغير شرعية ولا تحمل إمكانية الاستمرار، تسيطر عليها أقلية شيوعية بعيدة عن الديمقراطية والتأييد الشعبي. وللانفراد وحدها في تمثيل الشعب الألماني، عمدت ألمانيا الإتحادية إلى قطع الطريق على ألمانيا الديمقراطية في الحصول على الاعتراف الدبلوماسي بها من قبل دول العالم الثالث وتطبيق ما سمي في حينه "مبدأ هالشتاين"، الذي قضى بقطع علاقاتها الدبلوماسية والاقتصادية بكل دولة تعترف ببرلين (الشرقية)، باعتبار أن هذا الاعتراف هو "عمل غير ودي يزيد من الانقسام في ألمانيا"⁷⁴. وكان "مبدأ هالشتاين" سوطاً موجهاً ضد ألمانيا الديمقراطية في ما يتعلق بحصولها على الاعتراف بها وبالتالي على الشرعية الدولية خارج الكتلة الشرقية، وفي الوقت نفسه قوة رادعة تجاه دول العالم الثالث بعامّة، والدول العربية بخاصّة، التي كانت تعتمد على مساعدات التنمية من ألمانيا الإتحادية، كي لا تتجرأ على الاعتراف بحكومة برلين (الشرقية)⁷⁵.

وفي المقابل، سارت حكومة برلين في سياسة تقوم على التنصل من إرث "الرايخ الثالث" (النازية وجرائم الحرب)، واعتبار نفسها ألمانيا الجديدة الديمقراطية الساعية إلى السلام ونزع السلاح النووي من وسط أوروبا، ومحو الماضي النازي عن ألمانيا، وعدم انطلاق حرب جديدة من أراضيها⁷⁶. كما عمدت إلى إرباك علاقات ألمانيا الإتحادية بالدول الغربية و"حلف الناتو" والتشهير بها لدى دول العالم الثالث واتهامها بتمثيل القديم والعسكريّة النازية وهيمنة العناصر الاستعمارية - الإمبريالية عليها. وبعد عام 1955، أي منذ أن تکرّست نظريّة الدولتين الألمانييتين بزيارة أديناور إلى موسكو وتوقيعها ببناء حائط برلين عام 1961، سارت ألمانيا الديمقراطية قدماً في سياسة تقوم على الإدعاء بأنها إحدى الدولتين اللتين خلفتا "الرايخ الثالث"، مروجة أنّ حلّ المسألة الألمانية ومسألة برلين الغربية بهدف إزالة التوتر في أوروبا، لا يتم - على عكس نوايا حكومة بون الانتقامية - إلا سلباً من خلال معاهدة سلام بين الدولتين الألمانييتين تعترف بموجبها كل واحدة بالأخرى كحقيقة لا يمكن نكرانها.

وفي سبيل خرق "مبدأ هالشتاين" وتثبيت نظرية الدولتين الألمانييتين، عمدت ألمانيا الديمقراطية إلى الانفتاح على دول العالم الثالث والسير قدماً في سياسة طويلة النفس للحصول منها على الاعتراف الدبلوماسي وتطبيع العلاقات معها. ولتحقيق هذا الهدف، عملت بنجاح على تقوية مصالحها التجارية وإنشاء الممثلات التجارية وتوسيع علاقاتها القنصلية والفنية- التقنية والثقافية والرياضية والإعلامية مع تلك البلدان. كما تضامنت ألمانيا الديمقراطية مع الدول العربية سياسياً، وكانت تدعو قياداتها إلى زيارتها، وبخاصة إلى معارض لايبزيغ وإغراقها برحلات الوفود المتخصصة والدبلوماسية. وفي الوقت نفسه، شنت حملة إعلامية - دعائية ضد ألمانيا الاتحادية في تلك الدول وبخاصة في الشرق الأدنى، وقامت بالتشهير بها كشريك للإمبريالية الغربية والحط من سمعتها لدى تلك الدول بأن مساعدات التنمية الاقتصادية التي تقدمها لها حكومة بون ما هي سوى شكل آخر من الاستعباد والاستغلال الاقتصادي الاستعماري.⁷⁷

لقد كانت المنطقة العربية من مناطق العالم الثالث الأكثر أهمية التي عملت ألمانيا الاتحادية على أن تطبق عليها بحزم "مبدأ هالشتاين". ففي الأول من تموز 1958، بعث فون برنتانو (Von Brentano)، وزير الخارجية في ألمانيا الاتحادية، إلى المستشار أديناور يقول: "إن الشرق الأدنى هو أهم ميدان لألمانيا الاتحادية"، وإن التطورات التي تشهدها المنطقة رفعت من أهميتها السياسية عن السابق.⁷⁸ كذلك شكلت المنطقة نفسها أهمية حيوية لألمانيا الديمقراطية، إذ رأت فيها أفضل مكان لخرق "مبدأ هالشتاين" وتحطيمه. فعمدت إلى التشهير بموقف ألمانيا الاتحادية من العرب والمساعدات التي تقدمها لإسرائيل واصفة إياه بالمعادي.⁷⁹ كما عملت هذه الدولة على استغلال علاقاتها التجارية مع الدول العربية والإعلان عن مواقف مؤيدة للعرب في حرب السويس، والحرب الأهلية في لبنان عام 1958، والثورة العراقية في السنة نفسها، وحرب التحرير الجزائرية، من أجل الحصول على الاعتراف بها. إضافة إلى ذلك، أقامت برلين (الشرقية) علاقات مع الاتحاد الاشتراكي العربي في مصر ومع الأحزاب الشيوعية في الوطن العربي. كما زار راو (Rau)، نائب رئيس مجلس وزرائها ووزير التجارة الداخلية والخارجية بعض البلدان العربية ما بين عامي 1955 و1956، وغروتقول (Grotewohl)، رئيس وزرائها، مصر والعراق عام 1959، بينما زار مفوضها الخاص للشرق الأوسط ريتشارد غيبنتنر (Richard Gyptner) المغرب وتونس في العام نفسه. إضافة إلى ذلك، قام العديد من الوفود الدبلوماسية والفنية والثقافية والإعلامية بجولات في المنطقة العربية من دون توقف.

وهكذا، أصبح العالم العربي منطقة تجاذب سياسي وإيديولوجي بين الدولتين الألمانييتين جرى التعبير عنه بمنافسة تجارية - اقتصادية - إعلامية - ثقافية، جعلت من التنافس الألماني - الألماني في المنطقة "حرباً باردة" بين الدولتين، مما أفسح في المجال أمام الدول العربية لابتزاز الدولتين الألمانييتين.⁸⁰

سبب اندفاع ألمانيا الديمقراطية باتجاه العالم العربي بعامة والإعلان عن صداقتها لمصر بخاصة، مخاوف حكومة ألمانيا الاتحادية واحتجاجاتها. وفي عامي 1959 و1961، وجهت برلين (الشرقية) الدعوة مرتين إلى عبد ناصر لزيارتها⁸¹، وهو ما جعل الدبلوماسية الألمانية الغربية تنصح بدورها بدعوة الرئيس المصري لزيارة بون عام 1959. وقد ردت الخارجية في بون على زيارة غروتقول إلى مصر بتأجيل زيارة وفد برلماني ألماني غربي إلى القاهرة، للتأكيد على موقفها

الثابت برفضها "أي تعديل في علاقة القاهرة - بانكو"⁸² كما أدت محاولات برلين (الشرقية) للتغلغل في مصر ودول عربية أخرى، إلى تكثيف بون من حملتها الإعلامية المضادة.

وعلى الرغم من تقدّم العلاقات بين برلين (الشرقية) والقاهرة في المجالات التجارية والقنصلية والاقتصادية، قابل الرئيس عبد الناصر مع ذلك اندفاع ألمانيا الديمقراطية للحصول على الاعتراف الدبلوماسي بها بتحفظ وفتور لسببين: أولهما إدراكه مدى تأثير مثل هذا الاعتراف على علاقات بلاده بألمانيا الاتحادية، وثانياً التزامه بموقف مبدئي يقوم على وحدة الشعب الألماني، وأنه توجد دولة ألمانية واحدة هي ألمانيا الاتحادية، وأن ألمانيا الديمقراطية هي جزء من الأراضي الألمانية الموحدة.⁸³

– استغلال ألمانيا الديمقراطية لعلاقات بون بتل أبيب

كان تكثيف ألمانيا الاتحادية صلاتها بإسرائيل هو ما أعطى ألمانيا الديمقراطية سلاحاً فعالاً لاستعماله في خرق "مبدأ هالشتاين" باتهام بون أنها تنتهج سياسة موالية لإسرائيل ومعادية للعرب، وإظهار نفسها حليفة هؤلاء الآخرين والمدافعة عن حقوقهم القومية. وقد لاحظ شيرمر، رئيس دائرة الشرق الأدنى في الخارجية بون، "أن العامل المزعج الأكبر لعلاقات (بلاده) مع الدول العربية هي الدعاية المضادة لإسرائيل من قبل ألمانيا الديمقراطية، التي تُظهر نفسها مراراً وتكراراً مؤيدة للموقف العربي ضد إسرائيل، وتتهم ألمانيا الاتحادية بممارسة سياسة ضد العرب ومؤيدة لإسرائيل".⁸⁴ وركزت ألمانيا الديمقراطية في هذا الشأن على مصر بالذات في مسألتين لاعتقادها أنها أكثر الدول العربية المؤهلة لإقامة علاقات دبلوماسية معها: مسألة التعويضات الألمانية إلى إسرائيل منذ عام 1952، وصفقات الأسلحة من بون إلى تل أبيب.

وبالنسبة إلى المسألة الأولى، اعتبرت حكومة برلين (الشرقية) أن التعويضات إلى إسرائيل ومدّها بالمساعدات من قبل حكومة بون تخدم مصالحها في زيادة التناقضات بين العرب وألمانيا الاتحادية،⁸⁵ وتجعل الدول العربية تميل إلى إقامة علاقات أقوى معها. فبعد التوقيع على اتفاق التعويضات عام 1952، أخذت برلين (الشرقية) تُشهر بسياسة بون المعادية للعرب، ورأت إن "...استغلال التناقضات بين ألمانيا الاتحادية والدول العربية في شأن التعويضات إلى إسرائيل" هي وسيلة ضرورية لتحقيق هدف مصيري لها، وهو التسرّب إلى المنطقة العربية.⁸⁶ وفي 25 تشرين الثاني 1952، أي بعد حوالي عشرة أسابيع على توقيع اتفاق التعويضات، نشرت صحيفة "ألمانيا الجديدة" (Neues Deutschland)، الناطقة باسم النظام في ألمانيا الديمقراطية، مقالاً بعنوان "تعويضات - لمن؟"، اعتبرت فيه أن هذه التعويضات ليست لها علاقة بجرائم النازية بحق اليهود، وإن موقف برلين الراض لدفع التعويضات هو تعبير عن صداقتها للشعوب العربية.⁸⁷ وكررت حكومة برلين إدانتها للتعويضات في مذكرات إلى الدول العربية،⁸⁸ وإلى مؤتمرات القمة العربية، وروّجت لذلك في الإعلام العربي.⁸⁹ كما كانت في الوقت نفسه، تذكّر الدول العربية بأنها لم تدفع أية تعويضات لإسرائيل، ولا تقيم أية علاقات دبلوماسية أو تجارية معها، ولا تسعى إلى ذلك،⁹⁰ حيث اقتصرَت العلاقات في ما بينهما على الاتصالات بين "الحزب الاشتراكي الألماني الموحد" (الشرقي) (SED) والحزب الشيوعي الإسرائيلي.⁹¹

وبالإضافة إلى اللعب على مسألة التعويضات إلى إسرائيل، وضعت ألمانيا الديمقراطية مطلع الستينات مسألة تزويد بون تل أبيب بالأسلحة ضمن إستراتيجيتها لإلحاق الأذى بالعلاقات بين

العرب وألمانيا الإتحادية. وهناك إشارات متفرقة في الوثائق الألمانية "الشرقية" إلى التعاون العسكري بين بون وتلّ أيبب خلال الخمسينات. وعلى كلّ حال، يُعتبر عام 1963 بداية سياسة منهجية لألمانيا الديمقراطية لاستغلال مسألة صفقات الأسلحة من بون إلى تلّ أيبب بهدف القضاء على "مبدأ هالشتاين". وبفضل وثائق أرشيف وزارة الخارجية في ألمانيا الديمقراطية وتلك المحفوظة في الأرشيف السياسي لوزارة الخارجية في بون،⁹² أصبح باستطاعتنا الآن تتبّع محاولات تلك الدولة لخرق "مبدأ هالشتاين"، وكيف أنّ إقامة علاقات دبلوماسية بين بون وتلّ أيبب كان يصبّ إيجاباً في إستراتيجية ألمانيا الديمقراطية الهادفة للحصول على الاعتراف الدبلوماسي من الدول العربية، ولاسيما من مصر.

- مساعي ألمانيا الديمقراطية للقضاء على "مبدأ هالشتاين"

* مصر حقل التنفيذ

بعد الاتفاق بين ألمانيا الإتحادية وإسرائيل عام 1962 برعاية الولايات المتحدة الأمريكية في شأن صفقة الأسلحة، ومنها دبابات م 48، كشفت برلين (الشرقية) في مذكرة لها انتباه الدول العربية إلى تلك المساعدات، معتبرة أنّ ما يحصل هو تهديد لأمن تلك الدول وللسلام في المنطقة. كما ركزت المذكرة على دور فرانز جوزيف شتراوس (Franz Josef Strauss)، وزير الدفاع الألماني الغربي، في تدعيم تعاون بلاده العسكري مع الدولة العبرية بالتنسيق مع "حلف الناتو".⁹³ كذلك، عمدت ألمانيا الديمقراطية إلى التركيز على مصر لتنفيذ هدفها في تحطيم "مبدأ هالشتاين"، حيث كانت تزودها باستمرار بمعلومات حول التعاون العسكري بين ألمانيا الإتحادية وإسرائيل. لكن الحكومة المصرية، لم تأخذ هذه المعلومات على محمل الجدّ، واعتبرتها نوعاً من الحرب الدعائية بين الألمانيتين.⁹⁴

تكشف لنا إحدى المذكرات التي أعدتها "الدائرة الثالثة لخارج أوروبا" لجدول أعمال الجلسة السادسة عشر لـ "هيئة مجلس الخارجية" في وزارة الخارجية بألمانيا الديمقراطية، إلى أي مدى كانت إقامة العلاقات الدبلوماسية بين بون وتلّ أيبب تنسجم مع مخططات ألمانيا الديمقراطية للحصول على الاعتراف الدبلوماسي بها من قبل الدول العربية. تخلص تلك المذكرة إلى ما يلي: "إنّ إقامة علاقات دبلوماسية بين ألمانيا الغربية وإسرائيل سوف يزيل في الواقع عقبة من أمام الدول العربية للاعتراف الدبلوماسي بألمانيا الديمقراطية. وسوف توفر الدولة التي تعترف (بألمانيا الديمقراطية) على نفسها مأخذ الاعتراف بألمانيا الديمقراطية بأنها استفزت من خلال اعتراف ألمانيا الإتحادية بإسرائيل. ولكن هذه الخطوة "تضيف المذكرة" لن تؤدي إلى التغلب بتاتاً على الصعوبات الأخرى، كالموقف الأساسي للدول العربية تجاه الدول الاشتراكية، وأملها في الحصول على دعم اقتصادي من كلا الطرفين، وبخاصة من ألمانيا الغربية، أو تصديها لنفوذ الدول الإمبريالية الأخرى".⁹⁵

أمّا لماذا جرى التركيز على مصر بالذات لتكون ساحة لتنفيذ هذه المخططات؟ تضيف المذكرة السابقة، إلى أنّ إقامة العلاقات الدبلوماسية بين بون وتلّ أيبب سوف يدفع مصر، والجزائر أيضاً، اللتين لديهما الاستعداد لإقامة علاقات دبلوماسية طبيعية مع ألمانيا الديمقراطية، إلى أنّ تقديمهما على ذلك. ولهذا، طالبت المذكرة "بضرورة تطوير العلاقات الواقعية مع هاتين الدولتين (مصر والجزائر) إلى أقصى الدرجات، واستخدام كلّ الوسائل المتاحة (لألمانيا الديمقراطية) في البلدان

العربية لأجل التركيز عليهما".⁹⁶ أخيراً، خلصت المذكرة إلى وجوب العمل على "تغيير موقف الجمهورية العربية المتحدة في اتجاه تقارب أكثر إلى دول مجموعة [مجلس تبادل المساعدات الاقتصادية] (Rat für Gegenseitige Wirtschaftshilfe)⁹⁷ وعلى زيادة حدة التوتر بين مصر ودول عربية أخرى (محافظة)، وكذلك (بين مصر) والدول الإمبريالية".⁹⁸

وفي أعقاب هذه المذكرة، تشكل فريق عمل بإشراف "الدائرة الثالثة" مهمته تنسيق العمل تحت شعار "خرق مبدأ هالشتاين" (Durchbrechung der Hallsteindoktrin).⁹⁹ وفي 17 تشرين الثاني 1964، أي بعد اندلاع الأزمة بين مصر وألمانيا الاتحادية بشأن صفقات الأسلحة إلى إسرائيل، وضعت "هيئة مجلس الخارجية" ما سمي بـ "الخطة الإفريقية"، التي رأت أن الوقت قد حان "لزيادة تقويض مبدأ هالشتاين والترويج بقوة لسياسة ألمانيا الديمقراطية" (من خلال "استغلال التناقضات المتنامية بين الدول العربية... وألمانيا الغربية والكشف بقوة عن السياسة الاستعمارية الانتقامية الجديدة للإمبريالية الألمانية الغربية ومكاندها".¹⁰⁰ وبالنسبة إلى مصر، لحظت الخطة أن تكون هذه الدولة، ونتيجة لتطورها الداخلي وأهميتها ونفوذها في المجالين العربي والإفريقي ولدى دول عدم الانحياز، "مركز ثقل للسياسة الخارجية لألمانيا الديمقراطية"، وأن يتم تطوير العلاقات معها من خلال تقديم القروض لها لمشاريع التنمية والتعاون الثقافي وتوسيع تمثيلها القنصلي والتجاري في برلين (الشرقية)، وإجراء المحادثات السياسية وتبادل الوفود بين البلدين على مستويات عليا.¹⁰¹

وسبق وضع "الخطة الإفريقية"، بأسبوعين إثنين، إرسال أوتو فيننزر (Otto Winzer)، وزير خارجية ألمانيا الديمقراطية، كتاباً إلى هرمان أكسن (Hermann Axen)، رئيس تحرير جريدة "ألمانيا الجديدة" الناطقة باسم "الحزب الاشتراكي الألماني الموحد" (SED)، يبلغه فيه بأن حكومته قد خططت لأن يكون عام 1965 "عام خرق مبدأ هالشتاين، رداً على تشديد ألمانيا الاتحادية في الآونة الأخيرة من ضغطها في مسألة تمثيلها المنفرد للشعب الألماني". وأضاف فيننزر قائلاً: إنه مهم جداً وصحيح أن يتم ضرب مبدأ هالشتاين خلال عام 1965". وطلب إلى أكسن أن يعطيه ملاحظاته حول كيفية تحقيق هذا الهدف.¹⁰²

- زيارة أولبرشت إلى مصر والدور السوفياتي

توجت خطة القضاء على "مبدأ هالشتاين" التي بدأت، كما ذكرنا، بتشكيل فريق عمل في "الدائرة الثالثة" في وزارة الخارجية في (برلين الشرقية) في أيلول 1963، مروراً باستيضاح فيننزر لأكسن في 3 تشرين الثاني من عام 1964 عن رأيه في آلية ضرب المبدأ المذكور، ثم وضع "الخطة الإفريقية" بعد أسبوعين على هذا التاريخ، بدعوة فالتر أولبرشت نفسه لزيارة القاهرة في مطلع عام 1965، أي تنفيذ خرق "مبدأ هالشتاين"، كما جاء في رسالة فيننزر إلى أكسن. ويُسْتنتج من الأوراق السرية للرئيس عبد الناصر التي نشرها محمد حسنين هيكل، أنّ رسالة أولبرشت إلى ناصر بشأن السماح له بقضاء فترة نقاهة في مصر خلال شهر شباط 1965، بناءً على نصيحة الأطباء، إنّما جاءت متزامنة مع استكمال ألمانيا الديمقراطية تحضيراتها للقضاء على "مبدأ هالشتاين"، وبعد أيام قليلة فقط على مغادرة غرستماير القاهرة. لم تكن هذه الزيارة التي كان أولبرشت يعززم القيام بها إلى مصر بريئة، بل كانت "خطة ذكية من ألمانيا الشرقية" للإيقاع بين القاهرة وبون، على حد قول المؤرخ المصري وجيه عتيق.

وبالإضافة إلى الوثائق التي أوردناها للتو حول خطط الخارجية في برلين (الشرقية) لضرب "مبدأ هالشتاين"، فلم نعثر في دور الوثائق في ألمانيا (ألمانيا الديمقراطية سابقاً وألمانيا الاتحادية) ما يدل على مرض الزعيم الألماني الشرقي وحاجته إلى النقاهة في مصر، ولا إلى ما يشير في الصحافة اليومية المتابعة لرحلته إلى مرضه أو توعّكه أثناء وجوده في مصر. ويذكر هيكل، أنّ أولبرشت هو الذي حدّد في رسالة أخرى له إلى عبد الناصر أن يكون شهر شباط 1965 موعداً للزيارة،¹⁰³ أي أثناء العاصفة بين القاهرة وبون، ولقطع الطريق على أي إنجاز قد تحقّقه زيارة غرستماير إلى القاهرة التي جرت في تشرين الثاني 1964. وهذا يدلّ على أنّ إدعاء المرض كان وسيلة للتغطية الإعلامية على هذه الرحلة التي كان مخطّط لها أن تحدث عام 1963¹⁰⁴.

وبعد انتهاء رحلة أولبرشت إلى مصر، كشف تقييم لـ "هيئة مجلس الخارجية" عمّا كانت تخطّطه ألمانيا الديمقراطية منذ سنوات لتثبيت مركزها في مصر على حساب ألمانيا الاتحادية، بدءاً بزيارة غروتقول إلى مصر مطلع عام 1959.¹⁰⁵ ويقول التقرير: "إنّ الدعوة ونجاح الزيارة (التي قام بها أولبرشت إلى مصر) هما نتيجة عمل سنوات طويلة من العمل المخطّط الهادف إلى تطوير العلاقات مع جمهورية مصر العربية. وهذا (المخطّط)، وإن تأخّر تحقيقه وعانى من نكسات في بعض المراحل، فقد جرى العمل باستمرار على تنفيذ أهدافه الرئيسية".¹⁰⁶ واستكمالاً لمخطّط خرق "مبدأ هالشتاين" في مصر، لحظت مذكرة أخرى للهيئة نفسها ضرورة أن يعقب زيارة أولبرشت إلى مصر، محاولة تأمين زيارة له إلى كلّ من سورية ولبنان.¹⁰⁷ إلا أنّ الحكومة اللبنانية قابلت اندفاع برلين بفتور وتحفظٍ شديدين،¹⁰⁸ في حين تجنّبت سورية الزيارة، أو تحديد موعد لتطوير العلاقات الدبلوماسية مع برلين.¹⁰⁹

عندما وافق ناصر على زيارة أولبرشت، اتخذت الأزمة بين القاهرة وبون بُعداً تجاوز مسألة صفقات الأسلحة، حيث اعتبرتّها بون "ضربة قاصمة لجهود (ها) في فرض حق التمثيل المنفرد (للشعب الألماني) في العالم الثالث". وأبلغ سفير بون في القاهرة الرئيس المصري، أنّه عندما "... تُفتح لأولبرخت أبواب القاهرة، إن العالم الثالث كلّه قد فتح بابيه لألمانيا الشرقية، وهذا موضوع خطير بالنسبة إلينا" (= ألمانيا الاتحادية).¹¹⁰ أمّا عبد الناصر، فاعتبر أنّ إسرائيل تشكلت مائة مرّة خطراً على العالم العربيّ ممّا تشكّله ألمانيا الديمقراطية بالنسبة إلى ألمانيا الاتحادية.¹¹¹

وفي بون، ظلّ المسؤولون يأملون بأن يُقدم الرئيس عبد الناصر على إلغاء رحلة أولبرشت إلى بلاده في اللحظة الأخيرة، ملوحين له بسياسة "العصا والجزرة": قطع المساعدات الاقتصادية عنه في ما لو أصرّ على استقبال أولبرشت، وتذكيره في الوقت نفسه بأنّ التحضيرات لزيارته إلى بون قد قطعت شوطاً أكثر ممّا يُخطّط للقاء ارهارد بأشكول¹¹². وسوف تؤدّي هذه "الدبلوماسية" إلى عكس ما كان يُومل منها، إذ زادت من تدهور العلاقات بين مصر وألمانيا الاتحادية. والسؤال الذي يطرح نفسه هو: هل كان باستطاعة الرئيس عبد الناصر أن يلغي زيارة أولبرشت، في وقت كان فيه السوفيات يدفعونه لإتمامها؟

بعد سقوط خورثشيف في منتصف تشرين الأول 1964، أصبح من أولويات القيادة السوفياتية الجديدة بقيادة الثالث كوسيجن - برجنيف - بودغورني تثبيت شرعية ألمانيا الديمقراطية على الساحة الدولية، جاعلة من مصر ميداناً لتحقيق سياستها هذه. فبعد أسابيع قليلة على زيارة

غريستماير إلى مصر، حضر إلى القاهرة ألكسندر شليبين (Alexander Scheljepin)، نائب رئيس الوزراء في الاتحاد السوفياتي، وتحادث مع الرئيس عبد الناصر في مسألة علاقات بلاده مع ألمانيا الديمقراطية. ولما كانت القيادة الروسية الجديدة لا تود تقديم مساعدات لمصر لإنقاذها من أعبائها المالية والاقتصادية نتيجة لحرب اليمن من دون مقابل¹¹³، استغلّ الزائر الروسي أزمة مصر الاقتصادية وتدهور علاقاتها مع الولايات المتحدة الأميركية (هجوم عبد الناصر على الولايات المتحدة في بور سعيد بتاريخ 23 كانون الأول 1964، أثناء زيارة الوفد السوفياتي لمصر)¹¹⁴ ومخاوف الحكومة المصرية من أن تقطع بون عنها مساعداتها الاقتصادية نتيجة استقبالها أولبرشت، ليعرض على الرئيس المصري أن تقوم موسكو بتقديم قرض له بقيمة 1،1 مليار مارك. وقد ربطت السوفيات القرض بدعوة أولبرشت رسمياً إلى القاهرة. وأبلغ شليبين ناصر بأن برلين (الشرقية) سوف تشارك في الخطة الخمسية الثانية لمصر وتقدم له قرضاً بقيمة 300 مليون مارك تُدفع بمجرد الإعلان عن الزيارة.¹¹⁵ كما عمل السوفيات على تأجيج الموقف بين مصر وألمانيا الاتحادية باطلاعهم المصريين على تفاصيل صفقات الأسلحة من بون إلى تلّ أبيب، وكيف أنّ خبراء ألمان غربيون يقيمون قواعد للصواريخ في إسرائيل.¹¹⁶ كذلك، تدهور الوضع السياسي بين القاهرة وواشنطن أثناء زيارة شليبين إلى العاصمة المصرية¹¹⁷.

وعلى ما يبدو، فإنّ تراجع بون عن دعوة ناصر لزيارتها وتأخرها في فرض حظر على تصدير الأسلحة إلى إسرائيل، جعل الرئيس المصري يستخدمها مسوّغاً لدعوة أولبرشت لزيارة مصر رسمياً. وفي 24 كانون الثاني 1965، أي قبل أسبوعين على قرار حكومة ألمانيا الاتحادية حظر تصدير الأسلحة إلى مناطق التوتر في العالم، أعلنت القاهرة أنّ أولبرشت سيزور القاهرة رسمياً في نهاية شباط 1965. وبينما اعتقدت بون أنّ قرارها بوقف صادرات الأسلحة إلى إسرائيل سوف يجعل الرئيس المصري يلغي الدعوة الموجهة إلى أولبرشت، لم يكن عبد الناصر في وضع يمكنه من سحب الدعوة بسبب وقوعه تحت ضغط القيادة السوفياتية الجديدة.

3- تقاطع أهداف ألمانيا الديمقراطية وإسرائيل: أولبرشت في القاهرة وعلاقات دبلوماسية بين بون وتلّ أبيب

أدى إعلان مصر عن عزمها على استقبال أولبرشت رسمياً، إلى تدهور العلاقات بينها وبين بون، لاسيّما بعد تقاطع الأهداف الإسرائيلية والألمانية الشرقية في إلحاق الأذى بالعلاقات بين الدولتين. فعشية الزيارة، برّر عبد الناصر دعوة الزعيم الألماني الشرقي إلى مصر بأنها للردّ على سياسة ألمانيا الاتحادية في دعم إسرائيل، معتبراً موقف بون هذا "خيانة" للعرب. كما انتقد الرئيس المصري مقولة "المعونات" من ألمانيا الاتحادية إلى مصر، مشيراً إلى أنّها لم تكن على هذا الشكل، بلّ قروضاً بفوائد.¹¹⁸ واعتبر عبد الناصر أنّ الصراع ليس مع ألمانيا الاتحادية، بلّ هو صراع بين العرب والإمبريالية الغربية، التي قرّرت وقف المساعدات عن بلاده والتجارة معها. وكان عبد الناصر يقصد بالإمبريالية الغربية الولايات المتحدة، التي ساءت علاقاتها بها في خريف 1964 بسبب تدخلها العسكري في الكونغو، وردود الفعل على ذلك بالاعتداء على سفارتها في القاهرة، ثم إسقاط الطائرة الأميركية جنوبية الإسكندرية يوم 21 كانون الأول، وأخيراً اقتراح لجنة الشؤون الخارجية في الكونغرس الأميركي وقف مبيعات القمح إلى مصر. وتوجّ ناصر حملته ضدّ سياسة واشنطن الهادفة للضغط الاقتصادي - السياسي عليه، بخطاب في بورسعيد يوم 23 كانون الأول

عندما وجه كلامه إليها بالقول: "... إن الذي لا يعجبه سلوكنا يشرب من البحر، والذي لا يكفيه البحر الأبيض المتوسط يأخذ البحر الأحمر يشربه كمان... نحن لا نبيع استقلالنا من أجل 30 مليون جنيه قمح أو أربعين أو خمسين".¹¹⁹ وأندرز عبد الناصر بون بأنّ الدول العربيّة ستعيد النظر في علاقاتها معها في حال أقامت علاقات دبلوماسية مع تلّ أبيب.¹²⁰ ومن ناحية أخرى، امتدح ناصر سياسة ألمانيا الديمقراطيّة التي لا تقيم علاقات مع إسرائيل ودعمت مصر أثناء حرب السويس عام 1956.¹²¹

وفي بون، دافعت حكومة ألمانيا الإتحاديّة عن سياستها تجاه إسرائيل. وقال شتراوس، وزير الدفاع السابق ورئيس "الحزب الاشتراكي المسيحي" (CSU)، أنّ بلاده "كانت مهتمة ولا تزال بدعم إسرائيل لتحقيق توازن للقوى في الشرق الأوسط". ورفض شتراوس أي إملاء من الخارج لسياسة بلاده تجاه تلّ أبيب. وأعلن غرستماير أنّ إقامة علاقات دبلوماسية بين بون وتلّ أبيب لا يُقارن بإقامة أيّة دولة علاقات دبلوماسية مع ألمانيا الديمقراطيّة.¹²²

أمّا إسرائيل، التي ظلت تعزف على نغمة العلماء الألمان في مصر، فأصرت على أن تنقذ بون بقية صفقات الأسلحة إلى نهايتها، مسببة بذلك المزيد من الإحراج لألمانيا الإتحاديّة، في حين أخذت ألمانيا الديمقراطيّة تُشعل الموقف بتكثيف دعايتها ضدّ منافستها.¹²³ فشككت بتصريح بون حول حظر تصدير الأسلحة إلى مناطق التوتر في العالم، واتّهمتها بأنّها تواصل سياسة عقد اتفاقات سرّية مع إسرائيل.¹²⁴ كما وصفت برلين (الشرقيّة) ألمانيا الإتحاديّة بأنّها "قاعدة لإسرائيل" و"عدو العرب"، في ما هي (ألمانيا الديمقراطيّة) "صديقهم"، معتبرة أنّ استقبال رئيس مجلس دولتها في مصر هو "الشرف الأعظم" لها.¹²⁵ وفي افتتاحيتها يوم وقوع الزيارة، كتبت صحيفة "ألمانيا الجديدة" بالخطّ العريض "عاشت الصداقة بين الجمهوريّة الألمانيّة الديمقراطيّة والجمهوريّة العربيّة المتّحدة"،¹²⁶ هذا في الوقت الذي لم تفلح فيه محاولات الدبلوماسية الألمانيّة الإتحاديّة لعزل الرئيس المصريّ عربياً، إذ لقيت خطوته ضدّ حكومة بون تأييداً شعبياً واسعاً.¹²⁷

وبين 24 شباط و 2 آذار 1965، تمّت زيارة أولبرشت المنتظرة. فلقى استقبالا كبيرا في القاهرة. وقد عقدت ألمانيا الديمقراطيّة مع مصر اتفاقات اقتصادية وفنيّة وثقافيّة، وفوق كل شيء أعلنت الدولة الأولى عن مشاركتها في الخطة الخمسيّة الثانية لمصر. وقد تضمّن البيان المشترك عن مباحثات ناصر - أولبرشت فقرة جاء فيها: "يندّد الجانبان بالخطط العدوانيّة الاستعماريّة التي خلقت إسرائيل لخدمة أغراض الاستعمار، كرأس حربّة، تهدد حقوق الدول العربيّة وكفاحها من أجل التحرّر والتقدّم".¹²⁸ ومع أنّ البيان لم يُشر إلى إقامة علاقات دبلوماسية بين برلين والقاهرة، إلا أنّ حكومة بون رأت في تصرّف الرئيس عبد الناصر "ضربة قاصمة لجهود(ها) في فرض تمثيلها المنفرد (للشعب الألماني) في العالم الثالث".¹²⁹ أمّا وزير خارجية ألمانيا الديمقراطيّة، فوصف الزيارة بأنّها دليل على "أنّ بلاده هي الوحيدة التي تتكلّم وتتصرّف باسم ألمانيا في الشرق الأدنى".¹³⁰

وفيما ردّت بون على الزيارة بوقف مساعداتها الاقتصادية إلى مصر، كان عليها الإقدام على الخطوة المؤجلة منذ سنوات، وهي الاعتراف بإسرائيل. وفي البداية، عرضت بون على تلّ أبيب إقامة علاقات قسليّة بينهما. لكنها عادت وقرّرت التحوّل إلى العلاقات الدبلوماسية، وذلك بعد زيارة راينر بارنتزل (Rainer Barzel)، رئيس الائتلاف الحزبيّ الحاكم في البرلمان، إلى الولايات

المتحدة وعودته بانطباع حول موجة عداة هناك ضدّ بلاده في حال لم تُقدم على الاعتراف بإسرائيل.¹³¹

وفي 12 أيار 1965 اعترفت بون رسمياً بتلّ أبيب، منهيّة بذلك سنوات طويلة من التردّد. لكنها لم تطبّق في الوقت نفسه على مصر "مبدأ هالشتاين" كاملاً، أي قطع العلاقات الدبلوماسية معها. أمّا مصر، فأقدمت مع ثمانية دول عربيّة في اليوم نفسه على قطع علاقاتها الدبلوماسية ببون، ردّاً على اعترافها بتلّ أبيب. وبينما كانت إسرائيل هي الراححة من القطيعة بين العرب وألمانيا الإتحاديّة، لم تستطع ألمانيا الديمقراطيّة أن تحقّق هدفها الرئيسيّ، إذا لم تؤدّ زيارة أولبرشت ولا التطوّرات المتسارعة لاحقاً، إلى اعتراف الدول العربيّة بها كدولة ألمانية ثانية إلى جانب ألمانيا الإتحاديّة. وبالنسبة إلى مصر، فقد خسرت التقديمات الاقتصادية الألمانية الغربيّة، ولم يستطع "سخاء" السوفيّات والألمان الشرقيّين أن يوازي "كرم" الألمان الغربيّين.

4- استنتاج

أثبتت الدراسة أنّ العلاقات بين مصر وألمانيا الإتحاديّة حافظت على توازن دقيق طالما كان بإمكان حكومة بون التلويح بمبدأ هالشتاين القاضي بقطع علاقاتها الدبلوماسية والاقتصاديّة بالدول التي قد تُقدم على الاعتراف بألمانيا الديمقراطيّة كدولة ألمانية ثانية، وطالما كان باستطاعة الدول العربيّة في المقابل بزعامة مصر الناصريّة قلب هذا "السلح" وتوجيهه نحو ألمانيا الإتحاديّة، أي التهديد بالاعتراف ببرلين (الشرقيّة)، إذا ما أقدمت بون على الاعتراف بتلّ أبيب. وقد حافظت العلاقات بين مصر وألمانيا الإتحاديّة على تلك المعادلة متجاوزة مسألتين: تطوّر علاقات مصر التجاريّة والقنصليّة ببرلين، من دون الاعتراف الدبلوماسيّ بها، وتعويضات بون وصفقات الأسلحة إلى إسرائيل، من دون تبادل الاعتراف الدبلوماسيّ معها، طالما ظلّت هذه الصفقات بعيدة عن متناول الرأي العامّ العربيّ.

لقد دلّت الأحداث والتطوّرات، أنّ كلاً من برلين (الشرقيّة) وتلّ أبيب كانت لها أهدافها من وراء اللعب على العلاقات بين مصر وألمانيا الإتحاديّة، واستعملتا الوسائل نفسها تقريباً: ألمانيا الديمقراطيّة في مسألتيّ التعويضات وصفقات الأسلحة إلى إسرائيل وسيلة للإجهاد على "مبدأ هالشتاين" وتأمين اعتراف الدول العربيّة بها وإحراق الضرر بمركز منافستها في المنطقة العربيّة، وإسرائيل لتأزيم العلاقات بين بون والقاهرة بخاصّة، وبين بون والعرب بعامة، من أجل الحصول على الاعتراف الدبلوماسيّ بها من قبل الحكومة الألمانية الغربيّة.

لقد أسفرت الأزمة التي استمرّت من خريف عام 1964 وحتى ربيع عام 1965 عن نتائج مهمّة. فتحررت ألمانيا الإتحاديّة نهائياً من الضغوط العربيّة عليها لمنعها من الاعتراف بإسرائيل. كما أنّ انفضاح الدور الألمانيّ الغربيّ في صفقات الأسلحة، جعل إسرائيل تتوجّه مباشرة إلى السلاح الأميركيّ. أمّا بالنسبة إلى مصر، فأثبتت التجربة تبعيتها للاتحاد السوفيّاتيّ، حيث كانت دعوة أولبرشت إلى القاهرة قراراً سوفيّاتياً أولاً وأخيراً. مع ذلك، أثبتت التجربة أيضاً، أنّ مصر، حتى اندلاع الأزمة، تعاطت بواقعيّة تجاه العلاقات بين بون وتلّ أبيب (= سياسة غضّ النظر عن الصفقات مقابل المكاسب الاقتصادية)، إلى أن دخل الاتحاد السوفيّاتيّ في ظلّ قيادته الجديدة (كوسيجن - برجنيف - بودغورني) على خطّ العلاقات بين القاهرة وبون محاولاً من خلال ذلك تثبيت شرعيّة ألمانيا الديمقراطيّة على الساحة الدوليّة في أجواء أشدّ مراحل الحرب الباردة تأزماً. وقد أدّى تدهور العلاقات بين القاهرة وواشنطن، وتردّي الأوضاع الاقتصادية في مصر بسبب

حرب اليمن، وفشل الرئيس عبد الناصر في تمويل خطته الخمسية الثانية، إلى زيادة تبعية بلاده للاتحاد السوفياتي.

وعلى الرغم من قطع العلاقات الدبلوماسية بين الدول العربية وبون في أيار 1965، ظلت الدول العربية في الفترة التالية تعتمد اقتصادياً وتجاريًا على ألمانيا الاتحادية. إن مؤشر صادرات ألمانيا إلى مصر انخفض عام 1966 بنسبة 10.7% عنه في عام 1965، في حين تراجع استيرادها من مصر في الفترة نفسها بنسبة 17%¹³². لكن ألمانيا الديمقراطية، بإمكاناتها الاقتصادية والتجارية المتواضعة، مقارنة بتلك لألمانيا الاتحادية، لم تستطع أن تكون البديل الاقتصادي أو التجاري لألمانيا الاتحادية في المنطقة العربية. صحيح أن تجارتها تطورت مع البلدان العربية بعد قطع العلاقات بين العرب وألمانيا الاتحادية، لكن ذلك لا يعود إلى قطع العلاقات، وإنما إلى النمو التدريجي الذي أظهرته تجارة ألمانيا الديمقراطية مع العالم العربي على مدى السنوات الماضية.¹³³ وعلى كل حال، ظل حجم تجارة ألمانيا الديمقراطية وتقديماتها الاقتصادية إلى البلدان العربية خلف منافستها ألمانيا الاتحادية بشكل كبير.¹³⁴ وبينما بلغ مجموع القروض التي قدمتها ألمانيا الاتحادية لمصر بين عامي 1958 و 1964 (1.158 مليار مارك)، لم يتجاوز القرض الذي قدمته برلين (الشرقية) إلى مصر أثناء زيارة أولبرشت 38 مليون جنيه.¹³⁵ إضافة إلى ذلك، ارتفع عدد الطلاب والمهنيين العرب الذين كانوا يتعلمون في ألمانيا الاتحادية من 5.045 في عام 1965 إلى 7.000 في عام 1966، هذا فضلاً عن مئات الخبراء والمستشارين والمعلمين الألمان الغربيين العاملين في الدول العربية. كما بلغت مساعدات التنمية الألمانية الغربية إلى 13 دولة عربية قبل حرب عام 1967 (2.6) مليار مارك.

لقد أسفرت أزمة العلاقات بين مصر وألمانيا الاتحادية عن غالب ومغلوب. فنجحت إسرائيل في إرغام بون آخر الأمر على سحب علمائها من مصر مسببة نكسة للصناعات العسكرية لهذا البلد العربي. كما أسفرت الأزمة عن قطع مصر وألمانيا الاتحادية علاقاتهما الدبلوماسية، وهو أمر كان يصب في مصلحة كل من برلين وتل أبيب. كذلك، فإن اعتراف بون بتل أبيب وخروجها من حالة التأرجح "بين - بين"، كان تنويجاً للمكاسب التي حصلت عليها إسرائيل. إن حظر ألمانيا الاتحادية صادراتها من الأسلحة إلى مناطق التوتر في العالم، وإن بدا انتصاراً مصرياً، إلا أنه لم يؤثر في التوازن العسكري في الشرق الأوسط لمصلحة إسرائيل، وذلك بفضل الدعم العسكري الأميركي للدولة العبرية. والدليل على ذلك الانتصار الساحق الذي حققته هذه الدولة على الجيوش العربية بعد عامين على زيارة أولبرشت إلى مصر (الحرب العربية الإسرائيلية في حزيران 1967).

صحيح، إن زيارة أولبرشت إلى مصر سببت نكسة على الصعيد السياسي لمركز ألمانيا الاتحادية في العالم العربي، وشكلت أول إسفين حقيقي في "مبدأ هالشتاين"، إلا أن الزيارة لم تحقق لبرلين الشرقية حلمها في الحصول على الاعتراف الدبلوماسي بها من قبل الدول العربية، على الرغم من تنديد أولبرشت بإسرائيل في البيان الختامي المشترك مع عبد الناصر واعتبارها رأس حربة للاستعمار، وهو ما لم يغفره له الشيوعيون الإسرائيليون أبداً.¹³⁶ وحتى زيارة عبد الناصر المرتقبة إلى برلين الشرقية التي لحظها البيان المشترك لمباحثاته مع أولبرشت، لم توضع موضع التنفيذ، إذ فضل الزعيم المصري العزوف عنها.¹³⁷

وعلى الرغم من قطع علاقاتها الدبلوماسية مع الدول العربيّة، ظلّت ألمانيا الإتحاديّة موجودة على الساحة العربيّة من خلال قوتها الاقتصاديّة والتجاريّة والعلميّة والفنيّة والثقافيّة. لكن أزمة عام 1965، فرضت على بون أن تعيد في الفترة التالية رسم سياستها تجاه منطقة الشرق الأوسط. إنّ اعتراف خمس دول عربيّة بألمانيا الديمقراطيّة خلال عام 1969، هي مصر وسوريّة والعراق والسودان واليمن الجنوبيّة، لم يحصل إلا في انسجام مع المتغيرات التي طرأت في المنطقة وتمثّلت في مسألتين: ازدياد تبعيّة تلك البلدان العربيّة للكتلة الشرقيّة بعد حرب عام 1967، والتعديل الجذريّ على سياسة ألمانيا الإتحاديّة تجاه ألمانيا الديمقراطيّة بعد التقارب الذي حصل بينهما. فخطوة بون مطلع عام 1968 بإعادة علاقاتها الدبلوماسية المقطوعة مع يوغسلافيا منذ عام 1957، ردّاً على اعتراف تلك الدولة ببرلين (الشرقيّة)، دلّت على أنّ حكومة بون سوف تتصرّف في المستقبل بشكل يختلف عن السابق تجاه الدول التي تعترف بألمانيا الديمقراطيّة. وكان معنى ذلك سقوط "مبدأ هالشتاين" حكماً، وبالتالي جعل الدول العربيّة "التقدميّة" لا تخشى ردّة فعل من بون تجاه إقامتها علاقات دبلوماسية مع برلين (الشرقيّة). كذلك، فإنّ سير حكومة براندت/شيل (Brandt/Scheel) في "سياسة شرق أوسطيّة متوازنة" (Ausgewogene Nahost – Politik) تجاه الصراع العربيّ - الإسرائيليّ، فتح بدوره الباب أمام إعادة العلاقات الدبلوماسية بين العرب وبون إلى مسارها الطبيعيّ السابق.¹³⁸

الحواشي

¹ Mohammad Abediseid, Die deutsch-arabischen Beziehungen- Probleme und Krisen, Stuttgart 1976, P. 153.

² وجيه عتيق، السياسة الدوليّة وخفايا العلاقات المصريّة الألمانيّة 1952-1965، القاهرة 1990، ص 221-223.

³ الوثائق العربيّة 1965، رقم 29، ص 41-42.

⁴ قضى هذا "المبدأ" بقطع حكومة ألمانيا الإتحاديّة علاقاتها الدبلوماسية والاقتصاديّة بكلّ دولة تعترف بألمانيا الديمقراطيّة واعتبار ذلك "عملاً غير وديّ يزيد من تعميق الانقسام في ألمانيا" نقلاً عن: Peter Hünslers, Die außenpolitischen Beziehungen der Bundesrepublik Deutschland zu den arabischen Staaten von 1949-1980, Frankf. A.M. usw. 1990, PP. 68-69. وينسب "مبدأ هالشتاين" خطأ إلى مدير عام وزارة الخارجيّة الألمانيّة، فيما الحقيقة أنّه كان من صنع رئيس الدائرة السياسيّة في الوزارة المذكورة وهو:

Wilhelm Grewe/Hans –Joachim Spanger/Lothar Brock, Die beiden deutschen Staaten in der Dritten Welt, Opladen 1987, P. 286; Hünslers, pp. 19,69.

⁵ Kai Hafez, "Von der nationalen Frage zur Systempolitik: Perioden der DDR-Nahostpolitik, 1949-1989", in: **Orient** (Hamburg), 1(1995), p. 77.

⁶ Spanger/Brock, op. cit., pp. 286-287.

⁷ كان الهدف الرئيسي لسياسة ألمانيا الإتحادية في منطقة البحر المتوسط هي دعم الجناح الجنوبي لحلف الأطلسي، وسياسة الولايات المتحدة في مناهضة الشيوعية والحركات الثورية في الدول العربية. لهذا السبب، قدمت بون مساعدات اقتصادية إلى تركيا واليونان. راجع: BRD – Politik im Spannungsfeld imperialistischer Widersprüche, Berlin 1972, p. 237.

⁸ David Witzthum, "Unique Dilemmas of German-Israeli Relations: a Political Avoidance of Tragedy",

in: Shahram Chubin (ed.), *Germany and the Middle East Patterns and Prospects*, London 1992, p.65.

⁹ PAAA, Abt.7./831, Botschaft der Bundesrepublik Deutschland an Auswärtiges Amt, Betr.: *Die*

Beziehungen Ägyptens zur Bundesrepublik seit Jahresanfang 1956, Kairo 22. Juli 1957.

¹⁰ Quoted in Efraim Karsh, "A Necessary Evil or the Best if all Works? German Arms Sales to the

Middle East", in: Shahram (ed.), op. cit., pp. 139-140.

¹¹ نصت معاهدة لوكسمبورغ على تقديم ألمانيا تعويضات مالية لإسرائيل حتى عام 1965/1964 على الشكل التالي: أن تدفع بون ثلاثة أقساط إلى إسرائيل من تاريخ توقيع المعاهدة وحتى آذار 1954 بمعدل 200 مليون مارك سنوياً. يعقب ذلك تسع دفعات، كل واحدة بقيمة 310 مليون مارك، ودفعة بقيمة 260 مليون مارك. أنظر مذكرة بعنوان "إسرائيل وجمهورية ألمانيا الإتحادية": PAAA, IB4/110.

"Israel und die Bundesrepublik Deutschland –Eine Zwischenbilanz", Tel-Aviv, Mitte Juli 1964.

¹² عام 1962، قدمت حكومة بون إلى إسرائيل قرضاً بقيمة 200 مليون مارك، أنظر: وجيه عتيق، السياسة الدولية، ص 247.

¹³ Friedmann/Hünsele, pp. 112f; Witzthum, P. 66.

¹⁴ Szabo, p. 115.

¹⁵ PAAA. Abt.7.L832, Hallstein an Becker, Bonn, 31. Jan. 1955.

¹⁶ على الرغم من أن المادة 26 من الدستور الألماني لعام 1949 قد نصت على ألا تنتج ألمانيا الإتحادية أسلحة لأجل الحرب أو أن تنقلها أو

تسوقها، وذلك بهدف منع اندماج ألمانيا في سوق مبيعات الأسلحة. وقد تدعمت هذه المادة من خلال "قانوني الإشراف على الأسلحة

الحربية" و"التجارة الخارجية" لعام 1961.

¹⁷ تعود المساعدات العسكرية الألمانية إلى إسرائيل، وبمعرفة مصر، إلى ما قبل تأسيس الدولة العبرية. ووفق الوثائق المصرية التي يوردها وجيه عتيق، كانت مصر تعرف منذ عام 1945 بتدريب وحدات يهودية عسكرية في المعسكرات الأميركية والفرنسية في ألمانيا الإتحادية.

¹⁸ MfAA. A13683, Argumentationen und Interviewfragen anlässlich des Besuches des Ersten Sekretärs des

ZK der SED und Vorsitzenden des Staatsrates der DDR in der VAR 1965, " **Bonn – Verbündeter aller reaktionären Regimes und Feind der nationalen Befreiungsbewegungen**", Bl. 70-71.

¹⁹ بعد عام 1961، عُقدت مفاوضات ألمانية – إسرائيلية في باريس، وحصلت إسرائيل بموجبها على غواصات ألمانية.

Inge Deutschkron, Israel und die Deutschen. zwischen Ressentiment und Ratio. Mit einem Geleitwort von Asher Ben-Nathan, Köln 1970 ,p. 281. 20

Deutschkron, op. cit., p. 282. 21

MfAA. A13683, Argumentationen und Interviewfragen anlässlich des Besuches des Ersten Sekretärs des

ZK der SED und Vorsitzenden des Staatsrates der DDR in der VAR 1965, " **Bonn – Verbündeter aller**

reaktionären Regimes und Feind der nationalen Befreiungsbewegungen", Bl. 70-71;

PAAA,

IB4/149, Seidel an Schröder, Bonn 28. Jan. 1965.

عتيق، ص 78-79؛ p. 156. Abediseid, 23

Wolfgang Wagner, "Der Rückschlag der Bonner Politik in den arabischen Staaten", in: 24

Europa-

Archiv, 10(1965), p.361.

Mohammed Heikal, Das Kairo-Dossier. Aus dem Geheimpapieren des Gamal Abdel Nasser. 25

Übersetzt aus dem Englischen "**The Cairo Documents**", Wien/Münche/Zürich 1972, p. 282.

كانت ألمانيا الإتحادية أكثر الدول استيراداً للقطن المصري، وتراوح بين 30% 35% من المجموع العام لصادرات القطن المصري. أنظر: 26

BArch, DE1, 49167, Zusammenfassende Übersicht und den Warenaustausch zwischen der VAR und Westdeutschland im Zeitraum vom Jan. bis Sept. 1965. Aus einer Information des Handelsvertretung der DDR in Kairo vom 8. Feb. 1966, Berlin 14. März 1966.

PAAA, Abt.7/832, Hallstein an Becker, , Bonn 31. Jan..1955. 27

وجيه عتيق، المغزى السياسي، لتطور العلاقات الاقتصادية بين مصر وألمانيا الإتحادية (1950-1965)، في: **مجلة كلية الآداب (جامعة سوهاج)**، 6(1987)، ص 297. 28

Deutschkron, p. 285. 29

أصبح قبل حرب عام 1973 وزيراً للحربية في مصر. 30

Mohammed Heikal, Das Kairo-Dossier.pp. 274-276, 278. 31

عتيق، السياسة الدولية، ص 96-98. 32

نقلاً عن: Lemke, Nahe Osten, Indien, p.1032. 33

Thomas W. Kramer, Deutsch-ägyptische Beziehungen in Vergangenheit und Gegenwart, Tübingen/Basel 1974, pp. 246-247. 34

Lemke, Nahe Osten, Indien, p.1035-1036. 35

PAAA, IB4/70, Gnodtke an AA, Pol. IB4-83.52, Kairo 5. Juni 1964. 36

في 22 آذار 1963 نشرت صحيفة "دافار" الإسرائيلية تصريحاً لأحد الفنيين الألمان العاملين في التصنيع الحربي المصري ويدعى فّرر 37

بولنز Wener Polenz جاء فيه أنه حصل على إذن خطي من وزارة الداخلية الألمانية في شأن عمله في مصر. أنظر: 38

PAAA, IB4/75, P. 1953. Dawar 23.3.1964, "Ein deutscher Wissenschaftler gibt bekannt, dass er mit Genehmigung Bonns in Aegypten gearbeitet hat".

ولتفاصيل وافية حول موضوع العلماء والخبراء الألمان الغربيين في مصر، أنظر: الفصل الرابع من كتاب عتيق، السياسة الدولية، ص 143

- 178.

“ man geht davon aus, dass ... die Bundesrepublik Deutschland in ihrem Verhältnis zu Israel und in der Frage der in der VAR tätigen deutschen Experten den Status quo einhält “³⁸

PAAA, IB4/70, Weber an AA, IB4-82.52, Kairo 26.5.1964.

PAAA, IB4/110, Schirmer an Staatssekretär, betr. Sitzung des Unterausschusses 3 des außenpolitischen Ausschusses am 9. Juni 1964, Bonn 12. Juni 1964.³⁹

PAAA, IB4/75, Staatssekretär II, 320/63, Bonn 22. März 1963, betr. Erklärung des israelischen Außenministers vor dem israelischen⁴⁰

Außenministers vor dem israelischen

Parlament.

PAAA, IB4/75, Walter an Böker, Nr. ZA2-101773, Betr.⁴¹

Angelegenheit Ägypten/Israel: Mitwirkung Deutscher an der Entwicklung von Massenvernichtungswaffen, Bonn 29. Aug. 1963.

PAAA, IB4/16, Jansen in AA an die Vertretung der BRD in Amman, Beirut, Dhidda usw. Betr.: Deutsche Einstellung zur Tätigkeit von deutschen Wissenschaftlern in der VAR, IB4 – 84.00/90.35, Bonn 30. März 1963.⁴²

PAAA, IB4/16, Betr.: Massnahmen gegen die Mitwirkung Deutscher an Herstellung von⁴³

Massenvernichtungswaffen im Ausland. Hier: Beitrag des AA zu dem vom Bundeswirtschaftsministerium vorgelegten Entwurf einer Kabinettsvorlage, Abt. I, IB4-84.00/92.-, Bonn 11. Okt. 1973.

⁴⁴ مذكرة السفارة المصرية في بون إلى وزارة الخارجية الألمانية (بون)، رقم 122، 6 نيسان 1963. وثيقة

PAAA, IB4/(ABC0Waffen)19, محفوظة في الأرشيف السياسي للخارجية في بون : 19

PAAA. IB4/16, Betr.: Kabinettsvorlage zur Frage gesetzlicher Massnahmen gegen die Mitwirkung Deutscher and die Herstellung von Massenvernichtungswaffen im Ausland, gez. Jansen,⁴⁵

Bonn 2. Dez.

1963.

PAAA, IB4/16, Aufzeichnung betr.: Gesetzliche oder administrative Massnahmen gegen deutsche Experten in Ägypten, Dg IB, Bonn 10. April 1963.⁴⁶

⁴⁷ Deutschkron, pp. 286-287.

⁴⁸ من العلماء والخبراء الألمان الذين غادروا مصر منذ نهاية عام 1964: Goercke, Kleinwachter. والمهندس

شومران: أنظر:

PAAA, IB4/17, Schirmer an AA, Akz. IB4-84.02, Bonn 17. Dez. 1964.

- 49 حول الحملة الإسرائيلية، أنظر: PAAA, IB4/110, Deutsche Botschaft Pretoria an AA, IB3-81.01/4, Pretoria 4. Juni 1964; Schirmwer an Staatssekretär, Nr. 82.00/92.19, Bonn 5. Juni 1964. ولتفاصيل وافيه، راجع ملف: IB4/18. وحول ردود الفعل العربية على الحملة الإسرائيلية: ملف: IB4/19.
- 50 PAAA, IB4/149, Meyer-Lindenberg an Diplogerma Washington, Nr. 82.02/90.35, Bonn 14. Jan. 1965.
- 51 MfAA. A13683, Argumentationen und Interviewfragen anlässlich des Besuches des Ersten Sekretärs des ZK der SED und Vorsitzenden des Staatsrates der DDR in der VAR 1965, " **Bonn – Verbündeter aller reaktionären Regimes und Feind der nationalen Befreiungsbewegungen**", Bl. 70-71.
- 52 Thomas Scheffler, "The Power of Dependence: The Federal Republic of Germany and the Arab World", in: *Journal of Arab Affairs*, Special Issue., Udo Steinbach (Ed.), *Germany and the Arab World*, 12, 2(1993), p. 148.
- 53 محمد حسنين هيكل، الانفجار 1967، حرب الثلاثين سنة، القاهرة 1990، ص 134-135.
- 54 عتيق، السياسة الدولية، ص 261-262.
- 55 قبل عام 1955، كانت ألمانيا الاتحادية هي التي تسعى وراء العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل بسبب مساعيها للاندماج في الغرب، في حين عارضت الدولة العبرية ذلك، حيث لم يكن الرأي العام الإسرائيلي مهيباً بعد لمثل هذه العلاقة. PAAA, IB4/109, BPA Abt. Nachrichten Rundfunkaufnahme/Deutsche Gruppe West "Warum deutscher Botschafter in Israel?"
- DFS- 3464/20Gg. Anhang I; وباعتماد حكومة بون "مبدأ هالشتاين"، أصبحت تخشى من أن يردّ العرب على تبادلها السفراء مع تلّ أبيب بالاعتراف ببرلين الشرقية. وفي المقابل، كانت إسرائيل تسعى منذ عام 1957 للتبادل الدبلوماسي مع بون، وظهر هذا بوضوح منذ مطلع الستينات، أنظر: Jan Lorenzen N., Die Haltung der DDR zum Suez-Krieg, pp. 282, 285. وفي إحدى المناسبات مطلع عام 1956، قابل، نورينغ (Nöring)، مبعوث ألمانيا الاتحادية في بيروت، عادل عسيران، رئيس مجلس النواب اللبناني وأبلغه أنّ بلاده لن تقيم علاقات دبلوماسية أو قنصلية مع إسرائيل في الوقت الراهن، وأنه من البديهي أن تقوم ألمانيا الاتحادية عاجلاً أم آجلاً بتطبيع علاقاتها بإسرائيل. وقد نصح عسيران نورينغ بالألا تقدم بلاده على مثل تلك الخطوة لأنها ستسبب بصدمة كبيرة للعرب.
- PAAA, Abt.7/1116, Nöring an AA, Nr. 211-00/213/56, Beirut 27. Jan. 1956.
- 56 PAAA, Abt.7/726, Voigt an Referat 309, Nahostfragen (Stand Ende Juni 1957, Bonn 3.Juli 1957)
- 57 PAAA, IB4/110, Schirmer an das Referat III A1, Bonn 5.Juni 1964.
- 58 PAAA, IB4/110, P. 2001.
- 59 PAAA, IB4/109, "Westdeutschland und Israel. Beziehungen, Ja oder nein"
- 60 PAAA, IB4/110, Eschkols Aufforderung an Erhard, P. 2033. ويتضمن التقرير مقال صحيفة Haboker في 30 تموز 1964.

- PAAA, Abt.7/870, Büniger an Staatssekretär, Bonn 28.Okt. 1959. 61
- PAAA, IB4/72, Ausw.Amt –Ref. ZB6, Fernschreiben aus Kondon, Nr. 574, 8.Juni 1964. 62
- 63 أثناء الحديث عن زيارة ناصر إلى بون، رأت الخارجية الألمانية في بون أن تكون بين نهاية حزيران ومطلع تموز 1965. ثم قُدم موعد الزيارة إلى الربيع، وبعد ذلك إلى شباط 1965. أنظر: PAAA, IB4/72. Vermerk: betr. **Planung von Staatsbesuchen, 1964/65; Ibid**, vol. 72, Etdor an AA, Nr. 1250, 23. Nov. 1964; Ibid, Federer an AA, Nr. 1065, Kairo 25. Nov. 1964. 64
- PAAA, IB4/71, Seidel an Diplogerma Kairo, Akz. IB4 –82.22/90.35, 6 Okt. 1964. 64
- 65 عتيق، السياسة الدوليّة، ص 267-268، 273.
- 66 من مساعي التسوية هذه، الوساطة الإسبانية في مطلع شباط 1965، التي باءت بالفشل.
- 67 هذا ما جاء في خطاب لعبد الناصر في المنصورة بتاريخ 13 آذار 1965. أنظر: *The Egyptian Gazette*, March 13th 1965
- PAAA, IB4/110, Botschaft der BRD, Kairo an AA, Kairo 6. Augst. 1964. Mit Anhang; 68
- Deutschkron, p. 296.
- PAAA, IB4/110, Carstens an Diplogerma Damaskus, Bonn 10. Nov. 1964. 69
- 70 عتيق، السياسة الدوليّة، ص 278-280.
- 71 Deutschkron, pp. 291, 303.
- 72 Wagner, Der Rückschlag der Bonner Politik, op. cit.,p. 364.
- 73 Heinrich End, Zweimal deutsche Aussenpolitik, Köln 1973, pp. 25-28.
- 74 Hünseler, op. cit.pp. 68-69.
- 75 عندما أقدمت كل من يوغوسلافيا وكوبا على التوالي على الاعتراف ببرلين الشرقية عامي 1957 و1963، قطعت بون علاقاتها
- الدبلوماسية بهما. راجع: Spanger/Brock, op. cit.,pp. 286-287
- PAAA, Abt. 7/807, **Die geschichtliche Aufgabe der Deutschen Demokratischen Republik und die Zukunft Deutschlands**, 17. Juli 1962. 76
- 77 حول طبيعة الصراع الألمانيّ – الألمانيّ في دول العالم الثالث، أنظر: عبد الرؤوف سنو، صراع الدولتين الألمانيّتين في لبنان أثناء الحرب الباردة 1953-1972، ص؟؟ من الكتاب.
- 78 PAAA, Abt.7/692, von Brentano an Adenauer, Bonn Okt. 1958, mit 2. Anlagen.
- 79 MfAA, A 13345, **Bericht über die Lage in den arabischen Staaten und die Entwicklung unserer Beziehungen zu ihnen**, 4 AE-224/62, Berlin 9. Mai 1961, Bl. 155.
- 80 حول أساليب ألمانيا الديمقراطية للتغلغل في العالم العربيّ، راجع المصدر في حاشية 76.
- 81 MfAA, A 17847, **Vorschläge für die Entsendung von Partei- und Regierungsdelegationen sowie für die Entsendung bzw. Einladung von anderen offiziellen Delegationen**, Bl. 228-231.

PAAA, Abt.7/1117, Brentano an Diplogerma Beirut, 708/83.00, Bonn 9. Jan. 1959. 82

بانكو هي ناحية من برلين الشرقية حيث مقرّ حكومة ألمانيا الديمقراطية.
عتيق، السياسة الدوليّة، ص 221-223. 83

84 جاء هذا التصريح في حديث لشيرمر مع أموس ألون (Amos Elon) مراسل صحيفة هآرتس في أوروبا.

أنظر: PAAA, IB4/59, Schirmer Vermerk betr. **Beziehungen SBZ-Israel an Referatr II1**, Bonn 9. Sept. 1964. 85

**“begünstigt ohne zweifel unsere Bemühungen zur Errichtung des
Generalkonsulats”** Qouted

in MfAA, A 660, Information über die Entwicklung der Beziehungen im I. Quartal 1957, Bl. 108-110.

MfAA, A 12612, **Die Beziehungen der DDR zu den Staaten des Nahen und
Mittleren Osten**, Berlin 18. Feb. 1964, Bl. 142. 86

87 المرجع السابق، MfAA, A 12612، ص 142-143.

88 MfAA, A 2971, Stude an MfAA, streng vertraulich, Kairo 22. Dez. 1956.

89 BArch/SAPMO, DY 4090/495, Schwab an Grotewohl, Berlin 21. Feb. 1957, Bl. 5-6.

90 MfAA, A 12612, Jahresanalyse (Sonsitge Arabische Länder), vertrauliche Dienstsache.
KH/259, 25. Feb. 1959, Bl. 110.

كانت ألمانيا الديمقراطية ترى أنّها تنجز نوعاً خاصاً من التعويض عن جرائم الرايخ الثالث من خلال إبعاد النازيين عن مراكزهم وألا يصل أحد منهم إلى مركز مهمّ. وذكر غروتفول في 3 نيسان 1957 أنّ بلاده تدفع التعويضات إلى الدول الشرقية حسب اتفاق بوتسدام، وأنّ إسرائيل لم تكن في حرب مع الرايخ الثالث، ولا يحقّ لها بالتالي بميراث اليهود الذين قتلوا. أنظر: Peter Dittmar, “DDR und Israel” I, in: *Deutschland Archiv* 7(1977), pp. 747-748

91 Wolfgang Schwanitz, “Judenargwohn? Zum Israel-Bild in SED-Akten über arabische
Länder

(1948-1968)”, in: (*Orient*) 4(19940, pp. 648, 650

92 نقل هذا الأرشيف إلى برلين بعد توحيدها، ثم فتح أمام الباحثين في مطلع التسعينات.

93 MfAA, A 11994, Aide Memoire. Abschrift 233/63, Bl. 151-154.

94 عتيق، السياسة الدوليّة، ص 281-282.

95 “Die Aufnahme diplomatischer Beziehungen zwischen Westdeutschland und Israel würde lediglich ein Hindernis für die diplomatische Anerkennung der DDR durch arabische Staaten aus der Wege räumen: Der anerkennende Staat würde sich den Vorwurf ersparen, eine Anerkennung Israels durch die westdeutsche Bundesrepublik provoziert zu haben. Damit sind aber keineswegs die anderen Schwierigkeiten wie die Grundeinstellung der arabischen Staaten zu den sozialistischen Ländern, ihre Hoffnung auf ökonomische Unterstützung von beiden Seiten und speziell von Westdeutschland, der Einfluss anderer imperialistischer Länder u.a. beseitigt...” Zitiert nach: MfAA. LS/ A 490, betr.: *Einige Probleme der Beziehungen Westdeutschlands zu Israel und den arabischen Staaten und deren Einfluss auf die Entwicklung der Beziehungen zwischen der DDR und den arabischen Staaten*”. Vertrauliche Dienstsache Nr. 368/63, 16. Sitzung des Kollegium,

Tagesordnungspunkt 1, Ausgearbeitet von 3. AEA/Minister Stibi, Bl,15-16, Berlin 21. Sept. 1963.

“...dass bei diesen Ländern (Ägypten und Algerien) die Bereitschaft entsteht, normale⁹⁶ diplomatische Beziehungen zur DDR aufzunehmen, so dass die Herstellung diplomatischer Beziehungen zwischen Westdeutschland und Israel von ihnen als Anlass genommen wird, um auch mit der DDR diplomatische Beziehungen herstellen. Die maximale Entwicklung der faktischen Beziehungen zu diesen Ländern ist daher notwendig. Die gegenwärtige Lage gestattet es, den weitaus überwiegenden Teil der für den arabischen Raum zur Verfügung stehenden Mittel auf diese Länder zu konzentrieren. Eine entsprechende Orientierung sollte allen in Frage kommenden Stellen in unserer Republik gegeben werden”. Zitiert nach: MfAA, LS/A 490, betr.: *Einige Probleme der Beziehungen Westdeutschlands zu Israel und den arabischen Staaten und deren Einfluss auf die Entwicklung der Beziehungen zwischen der DDR und den arabischen Staaten*”.

Vetrauliche Dienstsache Nr. 368/63, 16. Sitzung des Kollegium, Tagesordnungspunkt 1, Ausgearbeitet von 3. AEA/Minister Stibi, Bl, 16, Berlin 21. Sept. 1963.

هو مجلس للدول الشيوعية مواز للسوق الأوروبية المشتركة.⁹⁷

98 نقلاً عن: MfAA, LS- A490, P. 15. مذكرة **Einige Probleme der Beziehungen**

Westdeutschlands zu

Israel, Berlin 21. Sept. 1963.

MfAA, A 12612, **Die Beziehungen der DDR zu den arabischen und übrigen**⁹⁹

Staaten des

Nahen Ostens, vertrauliche Dienstsache Nr. 463/63, Berlin 18. Nov. 1963, Bl. 16.

MfAA, LS-A516, 16. Kollegium-Sitzung "**Afrikaplan 1965**", Nr. 234/64, Berlin 17. Nov. 1964.¹⁰⁰

MfAA, LS- A516, "**Afrikaplan 1965**", op. cit., PP. 8-9.¹⁰¹

MfAA. A 17962, Winzer an Axen, Berlin 3. Nov. 1964.¹⁰²

Heikal, op. cit., p. 281.¹⁰³

MfAA, A 13642, Marter an MfAA, Nr. 27/65, Damaskus 28. April 1965.¹⁰⁴

MfAA, LS-A 526, Kollegiums-Sitzung vom 15. März 1965.¹⁰⁵

MfAA, LS –A 527, Kollegiums-Stizung Nr. 6. Vom 29. März 1965.¹⁰⁶

zu den Ergebnissen und Lehren des Besuches des "Hauptlinien und Argumentation Voresitzenden des Staatsrates der

DDR in der VAR", Bl. 78.

MfAA, Kollegiums-Sitzung , 6. Sitzung vom 29. März 1965, Vertrauliche Diensrsache Nr. ¹⁰⁷
47165, Bl. 74.

¹⁰⁸ راجع دراستي صراع الدولتين الألمانييتين في لبنان الملحقه في الوب.

MfAA, A 13642, Marter an MfAA,, Nr. 27/65, Damaskus 28. April 1965.¹⁰⁹

¹¹⁰ الوثائق العربيّة: 1965، "حديث الرئيس عبد الناصر مع سفير ألمانيا الغربيّة في القاهرة" بتاريخ 6 شباط

1965، رقم 29،

ص 41 - 42.

Deutschkron, p. 300.¹¹¹

Deutschkron, p. 298.¹¹²

- Hünsele, Aussenpolitische, pp. 150-151. 113
- Arnold Hottinger , “Die Hintergründe der Einladung Ulbrichts nach Kairo”, in: : راجع 114
Europa
- Archiv**, Folge 4/1965, p.110.
- عتيق، السياسة الدوليّة، ص 285، 287-288. 115
- محمد حسنين هيكل، الانفجار 1967، مرجع سبق ذكره، ص 146-147. 116
- راجع: هيكل، الانفجار، ص 125-130. 117
- الوثائق العربيّة 1965، خطاب الرئيس جمال عبد الناصر في أسوان، أسوان 18 شباط 1965، رقم 43، ص 69-71. 118
- هيكل، الانفجار، ص 122-126. 119
- خطاب الرئيس المصريّ في المنصورة بتاريخ 13 آذار 1965. راجع الصحف المحليّة المصريّة. 120
- Süddeutsche Zeitung** vom 18. Feb. 1965. 121
- MfAA**, A 11994, “Aide Memoire” Abschrift 233/63, Bl. 151-154. 122
- PAAA**, IB4/199, Munzel an AA, دعاية ألمانيّة الديمقراطيّة ضدّ بون في لبنان: أنظر على سبيل المثال: 123
Ohne Nr., Beirut
5. Mai 1965.
- PAAA**, IB4, Italienische Botschaft zu Kairo an AA, Pr. L3 –81.38/1, Kairo 4. Juni 1965. 124
- Heikal, op. cit., P. 284. 125
- Neues Deutschland** vom 24. Feb. 1965. 126
- PAAA**, IB4/142, Aufzeichnung betr.: “Entwicklung im Nahen Osten”, IB4 –82.00/92, 127
Bonn 10.
- Feb. 1965; **Ibid**, Betr.: Ulbricht –Besuch in Kairo, Planungsstab, 27. Jan. 1965.
- الوثائق العربيّة 1965، وثيقة رقم 52 “البيان المشترك لمباحثات الرئيسين عبد الناصر وأولبرخت”، القاهرة 1 آذار 1965، ص 84 - 86. 128
- PAAA**, IB4/142, Aufzeichnung betr.: “Entwicklung im Nahen Osten”, IB4-82.00/92, Bonn 129
10 Feb. 1965; **Ibid**, Staatssekretär Carstens an Natogerma Paris, 9. Feb. 1965.
- PAAA**, IB4/165, Schwarzmann’s “Überblick über die Vorgänge in der sowjetischen 130
Besatzungszone vom Mitte März bis Anfang Juli 1965”, Auszug aus einem Bericht der
Dienststelle
Berlin vom 12. Juli 1965.
- Scheffler, P. 149. 131
- Statistisches Jahrbuch für die Bundesrepublik Deutschland**, , Jahrg. 1967, 132
Stuttgart/Köln 1967, p. 318.
- Statistisches Jahrbuch der Deutschen Demokratischen** راجع في هذا الخصوص: 133
Republik, 14 Jahrg .
- 1969, pp. 298-299
- MfAA**, A 11994, “Aide Memoire” Abschrift 233/63, Bl. 151-154. 134

:Hein Hertzog, "Die Beziehungen der DDR zu den arabischen Ländern", in:
Vierteljahresberichte . Forschungsinstitut der Friedrich Ebert-Stiftung, 27-30(1967), pp.
254-256; Thomas W. Kramer, Deutsch-ägyptische Beziehungen in Vergangenheit und
Gegenwart, op. cit., pp..222-235,246-247, 256-257.

حيث يعطي المؤلفان بالأرقام المقارنة تقديمات كل من الدولتين الألمانيتين لمصر وتطور علاقاتهما التجارية بها.
Hertzog, op. cit., p. 256. ¹³⁵

Heinz-Dieter Winter, "Bemerkungen zur DDR-Politik gegenüber Israel", in:
Lateinamerika, 21(1993), p. 156. Thomas Scheffler, "The Power of Dependence: The **Asien**
Federal Republic of Germany and the Arab World", **Afrikain: Journal of Arab Affairs**,
Special Issue, Ed. Udo Steinbach, ¹³⁶

Germany and the Arab World, 12, 2(1993).

¹³⁷ الوثائق العربية 1965، وثيقة رقم 52، "البيان المشترك لمباحثات الرئيسين عبد الناصر وأولبرخت" القاهرة 1
أذار 1965، ص 84-

86. وحول إلحاح برلين الشرقية عليها، أنظر: Hertzog, pp.. 256-257.

¹³⁸ حول السياسة الألمانية الجديدة في عهد براندت/شيل، راجع دراسة: Friedmann Büttner/Peter

Hünsler, "Die politischen Beziehungen zwischen der Bundesrepublik Deutschland und den
Arabischen Staaten", in: Karl Kaiser/Udo Steinbach (Eds.), **Deutsch-arabische Beziehungen**,
München – Wien 1981, pp. 128-152.